

من إجازات سيبويه  
دراسة في أقوال نثرية  
دكتورة / رسمية إبراهيم عيسى الدوسري  
أستاذ بقسم اللغة العربية  
أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية  
معهد الهيئة المساندة - الكويت

المقدمة

خالف الزمخشري إجماع نحاة البلدين، واحتج بشعر أبي تمام حبيب بن أوس الطائي، قال: فهو وإن كان محدثاً لا يحتج بشعره في اللغة - فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه<sup>(١)</sup>.

ويهمنا من قول الزمخشري: فهو من علماء اللغة، أي: إنه عالم بعربية ما يقوله، كما أنه عالم بعربية ما يرويه؛ لذلك نظم الزمخشري قاعدة جليلة مؤداها "اجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه"، ولنترك الشعر إلى النثر الذي جاء لاعتبارات كثيرة خلف الشعر بمراحل، فنجد اهتمام سيبويه بالسماع عن العرب وتوثيق هذا المسموع بلغ الدرجة القصوى، هذه الدرجة لم يقارب منها نحوي بعده فضلاً عن سبقه في ذلك. فسبويه حريص - قبل أن يذكر الرواية النثرية - على أن يذكر إسنادها، بمعنى أن يذكر أنه سمعها ممن يوثق بعربيته، أو حدثه بها أحد شيوخه، وقد ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي أقسام هذا المسموع كالتالي:

- ١- ما سمعه من فصحاء العرب .
- ٢- ما سمعه هو نفسه ممن يوثق به من العرب.

---

(١) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (د.ت). الكشاف. (ج١). د.ط. القاهرة: د. ناشر. ص ٤٣. وانظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت). الاقتراح في علم أصول النحو. د.ط. حلب: دار المعارف. ص ٢٦.

- ٣- ما سمعه من بعض العرب الموثوق بهم.
- ٤- ما حدثه به أحد شيوخه أنه سمع من يوثق به من العرب.
- ٥- ما زعمه أحد شيوخه من أنه سمع من يوثق به من العرب.
- ٦- ما بلغه عن بعض شيوخه أنه سمع أحدهم يقول.
- ٧- ما حدثه به أحد شيوخه أو زعمه له من أن العرب الموثوق بهم أو بعضهم يقول.
- ٨- ما سمعه ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم.
- ٩- ما حدثه به من لا يتهم عن رجل من أهل البادية أنه سمع عربياً يتكلم.
- ١٠- ما سمعه من العرب وسمع من يوثق به يزعم أنه سمعها من العرب.
- ١١- ما حدثه من لا يتهم أنه سمعهم يقولون.
- ١٢- ما بلغه عن العرب الموثوق بهم<sup>(١)</sup>.

هذه هي أقسام الروايات النثرية التي وردت في الكتاب كما ذكرتها الدكتورة خديجة الحديثي، لكنني أرى أن ما يقع تحت هذه الأقسام لا يبلغ عشر معشار ما ورد في الكتاب من أقوال نثرية إذا طبقنا مقولة الزمخشري (اجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه)، فالقارئ للكتاب يجد أقوالاً نثرية أجازها سيبويه أو شيخه الخليل، هذه الأقوال تروى على ما رواه سيبويه عن العرب بكثير.

وقبل الحديث عن هذه الأقوال لابد أن نذكر موقفنا منها أو بمعنى آخر مدى حقيقتها إذا ما قورنت بما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته.

أقول: إن الأقوال التي أجازها سيبويه تكاد تبلغ درجة المروي عن العرب، وهذا حكم غريب، لكن إذا عرفنا أسباب ذلك زالت هذه الغرابة، أقول مرة أخرى: إنني أعد ما أجازها سيبويه عربياً خالصاً - لا يقل بحال من الأحوال عما سمعه من العرب الموثوق بهم، وحجتي في ذلك عدة أمور منها:

١- أن هذه الأقوال جاءت مقبسة على كلام العرب وما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما

(١) الحديثي، د. خديجة. (١٩٧٤م). الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. ط ١. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت. ص ٩٢ وما بعدها.

سمعت بعضها فقتت عليه غيره، فإذا سمعت (قام زيد) أجزت ظرف بشر وكرم خالد<sup>(١)</sup> .

وهذا عين ما فعله سيبويه، سمع من العرب ، لكنه لم يسمع كل ما ورد، ففاس على ما ورد، إذن بمنطق القول يصير ما أجازته من كلام العرب . فالعرب لم تقل كل شيء، والدليل على ذلك أن سيبويه سأل شيوخه عن كثير مما لم تقله العرب، ففي باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات منهن لامات. ورد ما يلي: "سألت الخليل عن رجل يسمى بقاض . . . وسألته عن رجل يسمى بجوار، وسألته فقلت: كيف تقول مررت بأفيعل منك من قوله : مررت بأعيمي منك فقال . . . . . وسألته عن رجل يسمى بغزو، فقال . . . . . وإن سميت رجلاً قُلْ أو خَفْ أو بَعْ أو قُمْ قلت . . . . ."<sup>(٢)</sup>.

هذا بعض ما ورد في باب نحوي واحد عند سيبويه، وهي كلها نماذج أو أساليب لم تقلها العرب، وسأل سيبويه الخليل عنها، وبمعنى آخر لو أن العربي تنبه لذلك كيف كان سيعبر عنها.

ونعود فنقول إن ما أجازته سيبويه جاء مقيساً على كلام العرب.

وسيبويه مثلاً أجاز (لا مثله رجلاً) بالنصب والتنوين حملاً على (لا) وقياساً على قول ذي الرمة:

هِيَ الدَّارُ إِذْ مَيَّ لَأَهْلِكَ جِيرَةً      لِيَالِي لَأُمَّتَاهُنَّ لِيَالِيَا

وهكذا فما أجازته سيبويه جاء قياساً على ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته. والقاعدة تقول: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان . (د.ت). الخصائص . تحقيق: محمد علي النجار . (ج١). د.ط. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص٣٥٨.

(٢) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر . (د.ت). الكتاب . تحقيق: عبد السلام هارون . (ج٣). د.ط. بيروت: دار الجيل. ص٣٠٨.

٢- سيبويه حريص على الالتزام بمنهج العربي في كلامه، فهو يجيز ما يوافق كلام العربي، ويرفض ما يخالف ذلك.

قال سيبويه في باب ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص: هو مني معقد الإزار، فأجرى هذا مجرى قولك: هو مني مكان السارية ٠٠٠ وليس يجوز هذا في كل شيء، لو قلت: هو مني مجلسك أو متكأ زيد أو مربط الفرس - لم يجز، فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجز منه ما أجازوا<sup>(١)</sup>.

فسيبويه وقّاف عند حدود الكلام العربي فهو يجيز ما أجازوا ويرفض ما دون ذلك.

قال في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح: فإن قلت: مررت بقومك الكرام الصالحين، ثم قلت: المطعمين في المحل - جاز ٠٠٠ فاستحسن من هذا ما استحسن العرب وأجزه كما أجازته<sup>(٢)</sup>.

٣- ما أجازة سيبويه جاء موافقاً لكلام العرب.

سيبويه أجاز: مررت بعمر وزيدياً، ثم ذكر أن مثله قول جرير<sup>(٣)</sup>:

جَنِّي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لَقَوْمِهِمْ      أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارِ

ومثله قول العجاج :

يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا<sup>(٤)</sup>

(١) سيبويه، الكتاب ١/٤١٤ .

(٢) المرجع السابق ٢/٦٩ .

(٣) التميمي، جرير بن عطية. (د.ت). ديوان جرير. تحقيق: د. نعمان أمين طه. ط١. القاهرة: دار المعارف. ص ٢٣٧.

(٤) سيبويه، الكتاب ١/٩٤ .

فقد أجاز سيبويه الجر في (لقيتُ القوم حتى عبد الله لقيته) وذكر أن الجر عربي<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: ولو قلت: مررت بعمر وزيداً - لكان عربياً<sup>(٢)</sup>، وأجاز سيبويه النصب في (أنت عبدُ الله ضربته) وذكر أن النصب عربي جيد<sup>(٣)</sup>.

٤- ما أجازة سيبويه صار بمنزلة أمثال العرب في كتب من جاء بعده.

فالقارئ لكتب من جاء بعد سيبويه كالمبرد وابن السراج وغيرهما - يجد ما أجازة الخليل وسيبويه يجرى مجرى الأمثال، من ذلك مثلاً: لا تن من الأسد يأكلك - مررت به المسكين - بعث الشاء شاة ودرهم - الذي يأتيني فله درهم - هو الحسنُ الوجهة والحسنُ الوجه - سرت حتى أدخلها. بمن تمررُ أمررُ وعلى من تنزل أنزلُ ٠٠ هذه الأقوال قد يظن للوهلة الأولى أنها من كلام العرب لكثرة الاحتجاج بها في كتب النحاة، والحق أنها مما أجازة سيبويه. وقد تقبلها النحاة بقبول حسن.

٥- ذكر ابن جني في باب العربي يسمع لغة غيره أيراعيا ويعتمدا أم يلغيا ويطرأ حكماها؟ - أن صاحب اللغة قد يراعى لغة غيره؛ لأن العرب وإن كانوا كثيراً منتشرين وخلقاً عظيماً في أرض الله - غير متحجرين ولا متضاغطين، فإنهم بتجاوزهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرى الجماعة في دار واحدة فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعى أمر لغته، كما يراعى ذلك من يهتمهم أمره<sup>(٤)</sup>.

وسيبويه أولى بذلك من صاحب اللغة الذي يراعى لغة قوم آخرين، فهو عايش كثيراً من الأعراب، وسمع من لغات العرب المختلفة ما يجعله يراعى لغات العرب المختلفة، أضف إلى ذلك أنهم باقون على فصاحتهم. قال ابن جني: ولو علم أن أهل

(١) المرجع السابق ٩٧/١

(٢) المرجع السابق ٩٤/١

(٣) المرجع السابق ١٠٤/١

(٤) ابن جني، الخصائص ١٧/٢ ، ١٨ .

مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر<sup>(١)</sup>.

ولم نعرف أحدًا اتهم سببويه بفساد لغته، بل أجمع من جاء بعده أنه من أهل الفصاحة؛ لذا وجب الأخذ عنه إعمالاً بمبدأ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

٦- قاس النحاة - كل النحاة - على ما سمعوه من كلام العرب، وأتوا بتراكيب لم تسمع من العرب، وجاء الحكم على هذه التراكيب من خلال نظائرها من كلام العرب، بمعنى أن ما أجازته العرب فهو جائز، وللإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يُلَوِّ بنص أو ينتهك حرمة شرع<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا أجاز النحاة - على مر العصور - تراكيب لم يرد بها سماع مثل ضربت الضرب الشديد زيّدًا، ودفع الدفع الذي تعرف إلى محمد دينارًا، وقتل القتل يوم الجمعة أخاك، وأتيتّه أتية وأتوة<sup>(٣)</sup>.

هذه التراكيب يمكن أن نسميها ما أجازته النحاة قياسًا على ما سمعوه من العرب، فهذا أمر معروف ومشهور، وهو عند سببويه يفوق ما أجازته النحاة من بعده، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو أقرب إلى العرب من الناحية الزمنية، لذا فانتشار الفساد في اللغة إن جاز على أحد - لا يجوز عليه.

ونسوق هنا كلام ابن جني عن المسموع الفرد هل يقبل ويحتج به؟ حيث ذكر أن له أحوالاً، منها أن يكون فردًا بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النطق به، فهذا يقبل ويحتج ويقاس عليه إجمالاً.

ومنها أن يكون فردًا بمعنى أن المتكلم به من العرب واحد ويخالف ما عليه الجمهور، وهذا ينظر في حال هذا المتكلم المنفرد، فإن كان فصيحًا في جميع ما عدا

(١) المرجع السابق ٧/٢ .

(٢) المرجع السابق ١٩٠/١ .

(٣) المرجع السابق ٣٩٩/١ .

ذلك القدر الذي انفرد به وكان ما أورده مما يقبله القياس إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان فإن الأولى أن يحسن الظن به ولا يحمل على فساده. ومنها أن ينفرد المتكلم بما لم يسمع من غيره ما يوافقه أو يخالفه، وهذا يجب قبوله إذا ثبتت فصاحته<sup>(١)</sup>.

والناظر لما أجازه سيبويه لا يجده مخالفاً لما ورد عن العرب بل على العكس يجده موافقاً لكلامهم، قال سيبويه منبهاً على ذلك: فهذا يدلك وبيصرك أنه ينبغي لك أن تجري هذه الحروف كما أجرت العرب وأن تعني ما عنوا بها<sup>(٢)</sup>.

هذا وغيره ما دعاني أولاً إلى اختيار هذا الموضوع ما أجازه سيبويه من كلام العرب الذي يمكن أن نعهده في مرحلة متأخرة من كلام العرب النثري، وهذا يدفعنا إلى الحديث عن طبيعة هذا الموضوع وعملي في هذا البحث.

أما عن طبيعة هذا الموضوع فأقول: إنه مخصص للحديث عما أجازه سيبويه، فسيبويه أجاز أقوالاً نثرية لم يرد بها سماع عن العرب إلا أنها جاءت موافقة لكلامهم أو مقيسة على ما ورد من كلامهم، وقد عبر سيبويه عن إجازة هذه الأقوال بالعبارات التالية: يجوز - وقد يجوز - ومثل ذلك في الجواز - ويجوز في ذلك - ولو قلت كذا لكان عربياً - وقد يحسن كذا وهو عربي - والرفع جائز - ولو قلت كذا جاز - إن شئت نصبته وكان عربياً - لو قلت كذا كان أحسن وأقوى وجاز - إن قلت كذا كان حسناً - لو قلت كذا بالواو حسن - وكان جيداً - لو قلت كذا كان جيداً.

هذه الألفاظ تدل على جواز ما أجازه سيبويه من كلام نثري لم يسمعه من العرب إلا أنه يجري على قوانين العرب في لغتهم.

وقد يكون ما أجازه سيبويه ضعيفاً، فيعبر عن ذلك بقوله: جاز وهو ضعيف أو يجوز على قبحه، أو يجوز والأحسن غيره . .

(١) ابن جني، الخصائص ١/٣٨٦. والسيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٢٢ .

(٢) سيبويه، الكتاب ١/٣٣٠، ٣٣١ .

أما عن عملي في هذا البحث، فقد جمعت أولاً ما أجازها سيبويه، ثم وضعت كل قول نثري أجازته تحت عنوانه في الكتاب، ثم أشرت إشارة بسيطة إلى المسألة النحوية التي يندرج تحتها هذا القول منبهة - وهذا هو المهم - على موقع هذا القول من الشواهد النحوية، هل ذكر سيبويه هذا القول وحده؟ هل ذكر غيره من الشواهد التي تعضده وتقويه؟ هل هناك شواهد تخالف هذا القول الذي أجازها؟ هل أجاز سيبويه هذا القول قياساً على كلام العرب؟

بقي أن نشير إلى أهم الدراسات السابقة التي تخص هذا الموضوع، وهي كثيرة، نذكر منها دراستين تنتميان للموضوع نفسه وهما:

١- أمثلة النحاة وشواهدهم بين الرفض والقبول، وهو بحث مقدم من الدكتور خليل عبد العال إلى مجلة كلية دار العلوم بالفيوم عام ٢٠٠٥م.

٢- دور النثر في التقييد النحوي، وهو بحث مقدم من الدكتورة عائشة الأنصاري إلى مجلة كلية الآداب جامعة المنيا ٢٠٠٥م.

وينبغي أن نشير إلى أن هذا البحث يعد أول دراسة خصصت للأقوال النثرية التي أجازها سيبويه، والدراسات السابقة كانت تكتفي بكلام العرب النثري. أما هذا البحث فخص للحديث عن أقوال نثرية لم ترد عن العرب إنما أجازها سيبويه.

## المحتوى

يجوز للأعمى أن يقول: رأيت زيدًا صالح. على أن (رأيت) بمعنى عرفت - كان رجل من آل فلان فارسًا - ليس زيد ذاهبًا ولا معن منطلقًا، وما زيد ذاهبًا ولا معن منطلقًا - ما زيد عاقلا ولا كريم أخوه - ما كل سوداء تمررة ولا بيضاء شحمة - ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا أخيه - ضربت وضربني زيدًا - ضربني وضربت قومك - ضربني وضربت قومك. يوم الجمعة أتيتك فيه وأصوم فيه - عبد الله مررت به - مررت بعمرى وزيدًا - لقيت القوم حتى عبد الله لقيته - لقيت القوم حتى عبد الله لقيته - لقيت القوم حتى عبد الله لقيته - هلا زيدًا ضربت ولولا زيدًا ضربت وألا زيدًا قتلت - ألا زيدًا وهلا زيدًا - أنت عبد الله ضربته - عبد الله مررت به وأعبد الله ضربت أخاه؟ - أزيد أنت ضاربه؟ - هذا ضروب رؤوس الرجال وسوق الإبل - عبد الله أظنه منطلق - ظننت زيدًا على معنى اتهمت - عبد الله فاضربه - هذا زيد فحسن جميل - الذي يأتيني فله درهم - رأيت زيدًا أباه ورأيت زيدًا عمرًا - هذا ضارب عبد الله وزيدًا - عجبت له من ضرب أخيه - هذا ضرب عبد الله - عجبت من ضرب اليوم زيدًا - هو الحسن الوجه - هو الحسن الوجه - سير عليه طويل من الدهر وشديد من السير - إن زيدًا فيها وعمرو - اذهب أنت وعبد الله - رويدكم أنتم أنفسكم - رويدكم أجمعون - رويدكم أنتم أجمعون - عليكم أنفسكم - مكة والله - ألا رجل إما زيد وإما عمرو - له صوت صوت حمار - سمعًا أذني قال ذلك . هذا الأمر غير قيل باطل - مررت بزيد أخيك وصاحبك - زيد أخوك وصاحبك ذاهب . مررت برجل ملازمك - مررت برجل حسن أبوه - هذا رجل حسن الوجه - وجميل الوجه مررت برجل معه كيس مختومًا عليه - مررت بقومك الكرام الصالحين المطعمين في المحل - مررت بقومك الكرام - هو رجل صدق معروف ذلك - هذا من أعرف منطلق - هذا من هو خير منك - كم مثله لك - كم خيرًا منه لك. كم غيره لك - يا أباه ويا أمه - لا مثله أحدًا ولا كزيد أحدًا ولا مثله رجلًا - قضية ولا أبو حسن لها - ما رأيت أحدًا يقول ذلك إلا زيد - ما علمت أحدًا يقول ذلك إلا زيدًا - ما أتاني إلا زيد إلا أبو عبد الله . قمت أنت وزيد - ماذا رأيت؟ فيقول المحيب: خير - أين الذي سار حتى يدخلها؟ سرت حتى

يدخلها زيد - سرت حتى أدخلها وحتى تطلع الشمس - سرت حتى تطلع الشمس وحتى أدخلها - أريد أن تأتيني ثم تحدثني - أريد أن تفعل ذلك وتحسن - أريد أن تأتينا فتبايعنا - أريد أن تتطرق بجميل أو تسكت - أريد أن تأتيني فتشتمني - لا يعدو أن يأتيك فيصنع ما تريد - ما عدا أن رأني فيثب - إن أتيتني لأكرمك وإن لم تأتني لأغمنك • بمن تمرر أمرر وعلى من تنزل أنزل - إن تأتني أنك وأعطيك - لا تدن من الأسد يأكلك - إن يأتيك زيد يقل ذلك. يوشك يجرى - أخشى أن لا تفعل - قد علمت أن عمرو ذاهب.

### باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد

**المفعولين دون الآخر:** ذكر سيبويه في هذا الباب الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر لتبين اليقين أو الشك، وهي سبعة أفعال: ظننت وحسبت وخلصت ورأيت، إذا أردت بها رؤية القلب، ووجدت إذا أردت به وجود القلب، وزعمت وعلمت ••• ثم قال: وإن قلت رأيت فأردت به رؤية العين أو وجدت فأردت وجدان الضالة، فهو بمنزلة ضربت - أي أن (رأيت) إذا أردت به رؤية العين صار بمنزلة أبصرت في تعديه إلى مفعول واحد، ثم قال: "ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول: رأيت زيدا الصالح، وقد تكون بمعنى عرفت<sup>(١)</sup>."

يعني أنه لا فرق بين العلم والمعرفة ووجود القلب ورؤيته إذا أردت بها العلم في التحصيل<sup>(٢)</sup>.

**باب ما تخبر فيه عن النكرة بنكرة:** ذكر سيبويه في هذا الباب ما يجوز فيه الإخبار عن النكرة بنكرة مثل: ما كان أحد خيرا منك، ما كان أحد مجتريا عليك، وعلل سيبويه جواز هذا الإخبار بقوله: "وإنما حسن الإخبار هاهنا عن النكرة حيث أردت أن تنفى أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا الشيء - أي: إن العبرة بوقوع الفائدة للمخاطب وتعريفه ما يجوز أن يجمله، وعلى

(١) سيبويه، الكتاب ٤٠/١ •

(٢) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان. (١٩٩٠م). شرح كتاب سيبويه. تحقيق: رمضان عبد التواب وآخرون. (ج ٢). ط ١. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص ٣٢٢.

هذا الأساس لم يجز سيبويه كان رجل ذاهباً لأن المخاطب لا يجهل هذا، وأجاز: كان رجل من آل فلان فارساً<sup>(١)</sup>.

قال : لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان وقد يجهله، يعنى أنه قد يجوز ألا يكون في آل فلان فارس، وقد يجوز أن يكون فيهم فارس يجهله المخاطب، وعلى هذا الأساس لم يجز سيبويه: كان رجل في قوم عاقلاً؛ لأنه لا يستتكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم<sup>(٢)</sup>.

**باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله:** أجاز سيبويه في هذا الباب ليس زيد ذاهباً ولا معن منطلقاً وكذا: ما زيد ذاهباً ولا معن منطلقاً. وفي ذلك رد على من يزعم أنه لا يجوز ذلك وذلك لأن عندهم لا يصح عطف الثاني على الأول إلا بتقدير إعادة العامل بعد حرف العطف، وسيبويه يجيز ذلك لأن المعطوف لا تقدر له إعادة العامل بعد حرف العطف، بل تجعل العامل الأول لهما جميعاً وتجعل حرف العطف كالتثنية فيصير المعطوف والمعطوف عليه كالمثنى.

وأجاز سيبويه في الباب نفسه أيضاً: ما زيد عاقلاً ولا كريم أخوه. إن ابتدأته ولم تجعله على ضمير (ما) يعنى على أن تجعل (أخوه) مرفوعاً بالابتداء لا (بكريم)، وتجعل (كريماً) مرفوعاً بخبر الابتداء وإن كان مقدماً ويكون التقدير: ولا أخوه كريم. ولم يجز سيبويه: ما زيد منطلقاً أبو عمرو، وأبو عمرو وأبوه؛ لأنك لم تعرفه ولم تذكر له إضماراً ولا إظهاراً فيه قال: فهذا لا يجوز لأنك لم تجعل فيه سبباً.

ثم قال سيبويه: ونقول: ما كل سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة، وإن شئت نصبت شحمة، وبيضاء في موضع جر، ثم ذكر أن ذلك مثل قول أبي دؤاد<sup>(٣)</sup> :

أَكُلُ امْرِيَّ تَحْسِبِينَ امْرَأً      وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ٥٤ .

(٢) المرجع السابق ١/ ٥٤. وانظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٦/ ٣ .

(٣) سيبويه، الكتاب ١/ ٦٦ .

قال: وجاز ذلك كما جاز في قولك: ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا أخيه. يعني أن قول الشاعر أكل امرئ تحسبين امرأ ٠٠ مشبه لما أجازته سيبويه ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا أخيه، لأنك تقدر (مثل) بعد (لا)، أي: ولا مثل أخيه، وقد حذف (مثل) الثانية اكتفاء بالأولى وكذا حذف (كل) الثانية والتقدير: وكل نار<sup>(١)</sup>.

سيبويه هنا يجيز الاستغناء عن تثنية (كل) في الشاهد الشعري لجواز ذلك في: ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا أخيه ٠ وفي: ما كل سوداء تمررة ولا بيضاء شحمة، وبيضاء في موضع جر كأنك قلت: ولا كل بيضاء شحمة ٠

### باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل

**به وما كان نحو ذلك:** قال سيبويه: وقد يجوز: ضربت وضربني زيداً لأن بعضهم قد يقول: متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً، والوجه متى رأيت أو قلت زيداً منطلق. يعني أن إعمال الفعل الأول جائز، كما أن الذي قال: متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً، أعمل (رأيت). والوجه إعمال الثاني، أي: متى رأيت أو قلت زيد منطلق.

فالوجه: ضربت وضربني زيداً على إعمال الثاني، وأجاز سيبويه إعمال الأول وعبر عن ذلك بقوله وقد يجوز: ضربت وضربني زيداً.

قال: ومثل ذلك في الجواز: ضربت قومك والوجه أن تقول: ضربوني وضربت قومك فتحمله على الآخر، فإن قلت: ضربت وضربت قومك فجائز، وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد، كما تقول: هو أحسن الفتیان وأجمله وأكرم بنيه وأنبله.

ولابد من هذا، لأنه لا يخلو الفعل من مضمراً أو مظهر مرفوع من الأسماء كأنك قلت إذا مثلته: ضربني من ثم وضربت قومك. وترك ذلك أجود وأحسن<sup>(٢)</sup>.

أجاز سيبويه في هذا الباب ضربت وضربني زيداً، قياساً على من يقول: متى رأيت أو قلت زيداً منطلق. والأفضل: ضربت وضربني زيداً ومثله: ضربت وضربني

(١) المرجع السابق ٥٧/١ وما بعدها. وانظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٥١/١ ٠

(٢) سيبويه، الكتاب ٨٠/١ ٠

قومك والوجه أن تقول: ضربوني وضربت قومك - يعنى أن ما أعملت فيه الفعل الآخر أجود مما أعملت فيه الفعل الأول.

وأجاز سيبويه أيضاً ضربني وضربت قومك مع قبحه لأنك وحَدت الفعل الأول وأعملت الفعل الثاني في مفعولين، وفاعل الفعل الأول جماعة، والفعل لا بد له من فاعل مقدر لذلك صرح سيبويه بأن ترك ذلك أجود، أي: ترك إضمار الواحد في معنى الجماعة أجود بسبب ذكر الجماعة التي تأتي من بعد<sup>(١)</sup>.

**باب ما يجري مما يكون ظرفاً هذا المجري:** ذكر سيبويه في هذا الباب أن الظروف على ضربين، ظرف متمكن، وظرف غير متمكن، ثم ذكر أن الظرف إذا كان متمكناً وشغلت الفعل الناصب له بضميره عنه رفعته كما ترفع زيداً إذا شغلت الناصب له عنه. قال سيبويه: ويدخل النصب فيه كما دخل الاسم الأول ويجوز في ذلك: يوم الجمعة آتيك فيه وأصوم فيه، كما جاز في قولك: عبد الله مرتُّ به، كأنه قال: ألقاك يوم الجمعة، فنصبه لأنه ظرف، ثم فسَّر فقال: ألقاك فيه، وإن شاء نصبه على الفعل نفسه كما أعمل فيه الفعل الذي لا يتعدى إلى مفعول، كل ذلك عربي جيد، أو نصبه لأنه ظرف لفعل أضمره، وكأنه قال: يوم الجمعة ألقاك<sup>(٢)</sup>.

سيبويه أجاز يومَ الجمعة آتيك فيه، ثم ذكر أن نصب (يوم) من وجهين، الأول أن يكون من طريق الظرف، والآخر أن يكون بتقدير المفعول على سعة الكلام. وكما جاز عبد الله مرتُّ به، جاز يوم الجمعة ألقاك فيه<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٩٧/٣. والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (د.ت).  
المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. (ج٤). د.ط. القاهرة: منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. ص ٧٢ وما بعدها. والأشموني، علي بن محمد بن عيسى. (د.ت). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (ج١). د.ط، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي. ص ٣٥٠.

(٢) سيبويه، الكتاب ٨٥/١ .

(٣) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٩٩/٣ وما بعدها.

باب يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة ويحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل:

قال سيبويه: ولو قلت: مررت بعمر وزيداً. لكان عربياً، فكيف هذا؟ لأنه فعل والمجرور في موضع مفعول منصوب، ومعناه أتيت ونحوها، تحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلاً وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى. سيبويه أجاز: مررت بعمر وزيداً، على تأويل: أتيت عمراً وزيداً حيث صرح بأن هذا الأسلوب عربي، وذكر أن مثله قول جرير (١):

جِنِّي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ  
أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارِ

حيث حمل الاسم المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه، لأن معنى جنني بمثل بني بدر: هات مثل بني بدر، أو مثل أسرة منظور بن سيار، ومثل ذلك أيضاً قول العجاج (٢):

يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا

نصب (غوراً) حملاً على موضع (نجد) وما عمل فيه لأن معنى يذهبن في نجد يسلكن نجدًا واحد (٣).

وفي الباب نفسه أجاز سيبويه: لقيت القوم حتى عبد الله لقيته، قال: وقد يحسن الجر في هذا كله وهو عربي، وذلك قولك: لقيت القوم حتى عبد الله لقيته، فإنما جاء بلقيته توكيداً بعد أن جعله غاية، كما تقول مررت بزيد وعبد الله مررت به. سيبويه أجاز: لقيت القوم حتى عبد الله لقيته، ف (عبد الله) مجرور بمعنى إلى، ثم جئت بـ (لقيته) توكيداً، ثم أجاز سيبويه أيضاً الرفع قال: والرفع جائز كما

(١) ديوان جرير، ص ٢٣٧.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/٩٤.

(٣) المرجع السابق ١/٩٤. و الأعلام الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى. (١٩٩٤م). تحصيل عين الذهب. تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان. ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة. ص ١٠٨.

جاز في الواو وثم وذلك قولك: لقيت القوم حتى عبدُ الله لقيته، جعلت عبد الله مبتدأ، وجعلت لقيت مبيئاً عليه، كأنك قلت: لقيت القوم حتى زيد مَلْقَى ٠٠٠ فإذا كان في الابتداء زيد لقيته بمنزلة زيد منطلق جاز هاهنا الرفع<sup>(١)</sup>، ثم ذكر سيبويه أن مثل ذلك قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلِهِ أَلْقَاهَا

فالجر في (نعله) جائز كما جاز في لقيت القوم حتى عبد الله لقيته، والنصب جائز على أن تجعل حتى بمعنى الواو فتعطفها على الصحيفة كأنه قال: ألقى الصحيفة ونعله، ثم قال: ألقاها توكيداً<sup>(٣)</sup>.

باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بُني على الفعل وهو باب

#### الاستفهام:

ذكر سيبويه أن هناك ضرباً من الحروف يليها الفعل ويحسن إضماره وتأخره وهي هلا ولولا ولوما. قال: وأما ما يجوز فيه الفعل مضمرًا ومظهرًا، مقدمًا ومؤخرًا، ولا يستقيم أن يبتدأ بعده الأسماء، فهلا ولولا ولوما والآ. لو قلت: هلا زيدًا ضربت ولولا زيدًا ضربت والآ زيدًا قتلت - جاز: ولو قلت: ألا زيدًا وهلا زيدًا على إضمار الفعل ولا تذكره - جاز، وإنما جاز ذلك لأن فيه معنى التحضيض والأمر فجاز فيه ما يجوز في ذلك<sup>(٤)</sup>. أي: إن الحروف السابقة يجوز فيها إضمار الفعل والتقدير والتأخير وعلى هذا الأساس أجاز سيبويه هلا زيدًا ضربت، وهلا زيدًا.

(١) سيبويه، الكتاب ١/٩٧.

(٢) البيت ينسب إلى ابن مروان النحوي كما جاء في طبعة بولاق من الكتاب (١/٥٠). انظر: جمعة، دخالد عبد الكريم. (٢٠٠٥م). شواهد الشعر في كتاب سيبويه. ط٣. الكويت: دار العروبة. ص١٥٩.

(٣) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣/١٥٠.

(٤) سيبويه، الكتاب ١/٩٨.

## باب ما ينصب في الألف:

قال سيبويه: وتقول: أنت عبدُ الله ضربته تجريه هاهنا مجرى أنا زيدٌ ضربته، لأن الذي يلي حرف الاستفهام أنت ثم ابتدأت هذا وليس قبله حرف استفهام ولا شيء هو بالفعل، وتقديمه أولى، إلا أنك إن شئت نصبته كما تنصب زيداً ضربته، وهو عربي جيد وأمره هاهنا على قولك: زيدٌ ضربته<sup>(١)</sup>. سيبويه يتحدث عن: أنت عبدُ الله ضربته؟، حيث حال بين حرف الاستفهام وبين الاسم الذي وقع الفعل على ضميره باسم آخر ولم يكن من سببه، وقد جعل هذا الاسم الحائل بينهما مخرجاً للاسم الذي بعده عن حكم الاستفهام الذي من أجله يختار النصب بإضمار فعل، وعلى ذلك جاء الرفع في أنت عبدُ الله ضربته؟ فـ (أنت) على مذهب سيبويه يجب أن ترفع بالابتداء لا غير في هذا الموضع<sup>(٢)</sup>، وأجاز سيبويه النصب في أنت عبدُ الله ضربته؟، حيث قال: إن شئت نصبته كما تنصب زيداً ضربته قال: هو عربي جيد<sup>(٣)</sup>.

وفي الباب نفسه أجاز سيبويه الرفع في أعبدُ الله مررت به؟، وأعبدُ الله ضربت أخاه<sup>(٤)</sup>؟.

يعنى أن الفعل لم يقع في قولك: أعبدُ الله مررت به؟، على ضمير عبد الله، وإنما وقع على الباء واتصلت الباء بضميره، وكذلك في: أعبدُ الله ضربت أخاه، وقع الفعل على (الأخ) واتصل الأخ بضميره.

(١) المرجع السابق ١٠٤/١ .

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١٧٥/٣ .

(٣) أجاز الأخفش النصب قال: لأن (أنت) ينبغي أن يرتفع بفعل إذ كان له فعل في آخر الكلام وينبغي أن يكون الفعل الذي يرتفع به (أنت) ساقطاً على (عبد الله). السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١٧٦/٣ .

(٤) سيبويه، الكتاب ١٠٥/١ .

## باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل:

مثل سيبويه للباب بأمثلة منها: أزيد أنت ضاربه؟ ، وأزيد أنت ضارب له؟ ، وأمرًا أنت مكرم أخاه؟ ، وأزيد أنت نازل عليه؟ ، ثم قال: ولو قال: أزيد أنت ضاربه؟. فجعله بمنزلة قولك: أزيد أنت أخوه؟<sup>(١)</sup>. يعني أنه لا يجري مجرى الفعل، فيكون اسم الفاعل المضاف، فإذا لم يجر مجرى الفعل كان بمنزلة (أخوه) فإذا لم يكن مضافًا كان بمنزلة (رجل)<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر سيبويه في الباب نفسه أن أبنية المبالغة مثل فعول وفعال ومفعال وفعل وفعليل - تجري مجرى اسم الفاعل في العمل، ثم قال: لو قلت: هذا ضروب رؤوس الرجال وسوق الإبل على: وضروب سوق الإبل، جاز. كما تقول: هذا ضارب زيد وعمراً، تضرر وضارب عمراً<sup>(٣)</sup>.

يعني أنهم أجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء (فاعل)، ولذلك أجازوا في أبنية المبالغة التقديم والتأخير والإضمار والإظهار كما جاز في اسم الفاعل، وعلى هذا الأساس أجاز سيبويه: هذا ضروب رؤوس الرجال وسوق الإبل على: وضروب سوق الإبل، كما جاز ذلك في اسم الفاعل: هذا ضارب زيد وعمراً. على معنى: وضارب عمراً.

### باب الأفعال التي تستعمل وتلغى:

قال سيبويه: وقد يجوز أن تقول: عبد الله أظنه منطلق. تجعل هذه الهاء على ذلك، كأنك قلت: زيد منطلق أظن ذلك، لا تجعل الهاء لعبد الله، ولكنك تجعلها ذلك المصدر، كأنه قال: أظن ذلك الظن، أو أظن ظني<sup>(٤)</sup>.

(١) المرجع السابق ١٠٩/١ .

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٢٠٧/٣ .

(٣) سيبويه، الكتاب ١١٠/١ .

(٤) المرجع السابق ١٢٥/١ .

سيبويه يجيز: عبد الله أظنه منطلق، على أن الهاء للظن لا لعبد الله و(أظنه) ملغى، وقد ضعف سيبويه هذا على الرغم من إجازته له، قال: فإنما يضعف هذا إذا ألغيت، لأن الظن يلغى في مواضع أظن حتى يكون بدلاً من اللفظ به، فكره إظهار المصدر هاهنا، يعني: إنما يضعف (عبد الله أظنه ينطلق) لأن (أظن) قد ألغى، والمصدر تأكيد، فكره أن يؤتى بتأكيد شيء قد ألغى<sup>(١)</sup>.

وفى الباب نفسه أيضاً قال سيبويه: وقد يجوز أن تقول: ظننت زيداً إذا قال: من تظن؟ أي من تتهم؟ فتقول: ظننت زيداً، كأنه قال: اتهمت زيداً، وعلى هذا قيل: ظنين. أي متهم<sup>(٢)</sup>، سيبويه أجاز (ظننت زيداً) على أن (ظننت) قد تعدت إلى مفعول واحد، وذلك لأنها هنا بمعنى اتهمت، أي اتهمت زيداً.

### باب الأمر والنهي:

قال سيبويه: وقد يحسن ويستقيم أن تقول: عبدُ الله فاضربه، إذا كان مبنياً على مبتدأ مظهر أو مضمّر. يعني أنه يجوز أن تقول: عبدُ الله فاضربه على تقدير: هذا عبد الله فاضربه، ثم قال سيبويه: ومما يدل ذلك على حسن الفاء هاهنا أنك قلت: هذا زيدٌ فحسنٌ جميلٌ، كان كلاماً جيداً، ومن ذلك قول الشاعر:

وقائلةٌ خولانٌ فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلوا كما هيا<sup>(٣)</sup>

يعنى أنه كما جاز في الشعر: خولان فانكح فتاتهم على إضمار مبتدأ، أي: هذه خولان، يجوز أن تقول: عبدُ الله فاضربه، وعلى هذا أجاز سيبويه أيضاً: الذي يأتيني فله درهم، والذي يأتيني فمكرم محمود، قال: وإنما جاز ذلك لأن قوله: الذي يأتيني فله درهم في معنى الجزاء فدخلت الفاء في خيره كما تدخل في خبر الجزاء، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٢٤٨/٣ .

(٢) سيبويه، الكتاب ١٢٦/١. وانظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٢٣٠/٣ .

(٣) سيبويه، الكتاب ١٣٩/١ . هذا البيت من الشواهد التي لم تتسب لقاتل. انظر: د. خالد عبد الكريم جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص ٢٤٩.

رَبَّهُمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿ [البقرة: ٢٧٤]، ومن ذلك قولهم: كل رجل يأتيك فهو صالح وكل رجل جاء فله درهمان، لأن معنى الحديث الجزاء<sup>(١)</sup>.

سيبويه هنا يجيز الذي يأتيني فله درهم لأن فيه معنى الجزاء، والفاء تدخل في خبر الجزاء كما في الآية السابقة، وقول العرب كل رجل يأتيك فهو صالح، وكل رجل جاء فله درهمان.

باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه

### كما عمل في الأول:

ذكر سيبويه في هذا الباب أنه يجوز أن تقول: رأيت زيداً أباه. والأب غير زيد، لأنك لا تبينه بغيره ولا بشيء ليس منه، وكذلك لا تتنى الاسم توكيداً وليس بالأول ولا شيء منه ٠٠٠ وإنما يجوز: رأيت زيداً أباه ورأيت زيداً عمراً، أن يكون أراد أن يقول: رأيت عمراً أو رأيت أبا زيد فغلط أو نسي ثم استدرك كلامه بعد، وإما أن يكون أضرَبَ عن ذلك فنحاه وجعل عمراً مكانه "فأما الأول فجيد عربي، مثله قوله عز وجل: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران: ٩٧]، لأنهم من الناس، ومثله إلا أنهم أعادوا حرف الجر: ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضِعُوا لِمَنْ أَمِنَ مِنْهُمْ ﴾ [الأعراف: ٧٥]<sup>(٢)</sup>.

باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في

### المعنى:

قال سيبويه: ولو قلت: هذا ضارب عبد الله وزيداً، جاز على إضمار فعل أي وضرب زيداً، وإنما جاز هذا الإضمار لأن معنى الحديث في قولك هذا ضاربُ زيدٍ: هذا ضرب زيداً، وإن كان لا يعمل عمله، فحمل على المعنى كما قال جل ثناؤه: ﴿ وَاحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٍ عِينٍ ﴾ [الواقعة: ٢٢، ٢١] لما كان المعنى في الحديث على قوله: لهم فيها، حملة على شيء لا ينقض الأول في المعنى. أي: أن نصب (زيد)

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ١٤٠.

(٢) المرجع السابق ١/ ١٥٢.

في القول الذي أجازَه سيبويه (هذا ضارب عبد الله وزيدًا) على الحمل على المعنى، وقد استشهد سيبويه بشواهد على الحمل على المعنى كما في الآية السابقة، وأنشد أيضًا في الحمل على المعنى (١):

يَهْدِي الخَمِيسَ نِجَادًا فِي مَطَالِعِهَا      إِمَّا المِصَاعَ وَإِمَّا ضَرْبِيَّةَ رُغْبُ

حمل (ضربة رغب) على المعنى، ومثله (٢):

بَادَتْ وَغَيْرَ أَيَّهِنَّ مَعَ البَلِي      إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءُ

وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاءُ فَذَالِهِ      فَبَدَا وَغَيْرَ سَارَةِ المَعَزَاءِ

رفع (ومشجج) على المعنى، لأن قوله (إلا رواكد) في معنى بها رواكد (٣).

#### باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه:

قال سيبويه في هذا الباب: وإن شئت قلت: هذا ضربُ عبدِ الله، كما تقول: هذا ضاربُ عبدِ الله - فيما انقطع من الأفعال، وتقول: عجبت من ضربِ اليومِ زيدًا، كما قال:

يَا سَارِقَ اللَيْلَةِ أَهْلَ الدَارِ

(١) ينسب إلى مزاحم العقيلي كما عند الشنتمري، ونسب في اللسان إلى الزبيرقان. انظر: سيبويه، عثمان بن عمرو بن قنبر. (٢٠٠٤م). الكتاب. تحقيق: د. محمد كاظم البكاء، (ج١). ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة. ص ٢٣٨.

(٢) البيتان ينسبان لذي الرمة. انظر: المرجع السابق/١/٢٣٩.

(٣) انظر: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان. (٢٠٠٨م). شرح أبيات سيبويه. تحقيق: د. محمد علي سلطاني. (ج١). ط١. دمشق: دار العصماء. ص ٢٦٢. والأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب، ص ١٤٤.

ويجوز: عجبت له من ضَرْبِ أخيه. يكون المصدر مضافاً فَعَلَ أو لم يفعل ويكون منوناً وليس بمنزلة ضارب<sup>(١)</sup>.

سيبويه يتحدث في هذا الباب عن المصادر التي تجرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، مستشهداً على ذلك بشواهد مثل قوله عز وجل: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْجَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤، ١٥] ، وقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَنفَحْتُ فِيهِ مُحَافَظَةً لَهُنَّ إِخَا الدَّمَامِ

ثم أجاز أن يقال: هذا ضَرْبُ عبدِ الله. وأجاز عجبت من ضرب اليوم زيِّداً، وأجاز: عجبت له من ضرب أخيه<sup>(٣)</sup>.

#### باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه:

أجاز سيبويه في هذا الباب أن تقول: هو الحسنُ الوجه، وهي عربية جيدة قال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

فما قَومِي بثعلبَةَ بنِ سَعْدٍ ولا بفَزارةَ الشَّعْرِ الرَّقَابَا

وقد يجوز في هذا أن نقول: هو الحسنُ الوجه، على قوله: هو الضارب الرجل. فالجر في هذا الباب من وجهين: من الباب الذي هو له، وهو الإضافة، ومن إعمال الفعل ثم يستخف فيضاف<sup>(٥)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ١٩٤ .

(٢) لم يعثر على قائله، انظر سيبويه، الكتاب، تحقيق: د. محمد كاظم البكاء ١/ ٢٥٨.

(٣) انظر: الأعلام الشنمري، يوسف بن سليمان بن عيسى. (١٩٨٧م). النكت في تفسير كتاب سيبويه.

تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان. (ج ١). ط ١. الكويت: معهد المخطوطات العربية. ص ٢٩٧.

(٤) البيت للحارث بن ظالم. انظر: المفضل الضبي. (١٩٦٤م). المفضل بن محمد بن يعلى.

المفضليات. تحقيق: أحمد شاکر وعبد السلام هارون. ط ٣. القاهرة: دار المعارف. ص ٣٤١.

(٥) سيبويه، الكتاب ١/ ٢٠١ .

سيبويه أجاز في هذا الباب: هو الحسنُ الوجه، وهي عربية جيدة حيث زعم أبو الخطاب أنه سمع قومًا من العرب ينشدون هذا البيت:

ولا بفزارة الشعرى رقابًا .....

وأجاز: هو الحسنُ الوجهِ على الإضافة أو على إعمال الصفة المشبهة ثم تستخف فتضاف<sup>(١)</sup>.

### باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختيار:

ذكر سيبويه في هذا الباب أن مما يختار فيه أن يكون ظرفاً ويقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان، قال: لو أن سائلاً سألك فقال: هل سير عليه؟ فقلت: نعم سير عليه شديداً، وسير عليه حيناً، فالنصب في هذا على أنه حال، وهو وجه الكلام لأنه وصف للسير ٠٠٠ فإن قلت: سير عليه طويل من الدهر وشديد من السير، فأطلت الكلام ووصفت، كان أحسن وأقوى وجاز، ولا يبلغ في الحسن الأسماء، وإنما جاز حين ووصفت وأطلت، لأنه ضارع الأسماء، لأن الموصوفة في الأصل هي الأسماء<sup>(٢)</sup>.

يعنى أنك إذا قلت: سير عليه شديداً فالوجه أن تنصبه على الحال ويجوز إذا أطلت الكلام أن تصف فتقول: سير عليه طويل من الدهر وشديد من السير.

### باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره:

أجاز سيبويه في هذا الباب أن تقول: إن زيذاً فيها وعمرو قال: ومثله: ﴿أنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣] فابتدأ لأن معنى الحديث حين قال: إن زيذاً منطلقاً: زيذاً منطلقاً، ولكنه أكد بـ (إن) كما أكد فأظهر زيذاً وأضمره<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: المبرد، المقتضب ١٥٩/٤. وابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي. (١٩٨٨م). الأصول في النحو. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. (ج١). ط٣. بيروت: مؤسسة الرسالة. ص١٥٧.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/٢٢٨.

(٣) المرجع السابق ١/٢٣٨.

سيبويه يمثل في هذا الباب للاسم المبتدأ قبل الاستفهام حين كان مستقهماً عنه في المعنى بقوله: لبت شعري زيدٌ عندك هو أم عند عمرو. وقد أجاز سيبويه هذا لجواز: إن زيداً فيها وعمرو، ترد عمراً على موضع زيد لأنه في المعنى ابتداءً، ولكنه أكد بـ (إن)<sup>(١)</sup>.

### باب متصرف رُويد:

ذكر سيبويه في هذا الباب أنك لو قلت: اذهب وعبُدْ الله، كان فيه قبح، فإن قلت: اذهب أنت وعبُدْ الله حَسَنٌ، ومثل ذلك في القرآن ﴿ فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾ [المائدة: ٢٤] وقوله: ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾ [البقرة: ٣٥].

قال: وتقول: رويدكم أنتم أنفسكم فيحسن الكلام، كأنك قلت افعلوا أنتم أنفسكم. فإن قلت: رويدكم أنفسكم، رفعت وفيها قبح، فإذا قلت: أنتم أنفسكم حسن الكلام. وتقول: رويدكم أجمعون، ورويدكم أنتم أجمعون، كلُّ حسنٌ لأنه يحسن في المضمير الذي له علاقة في الفعل<sup>(٢)</sup>.

سيبويه أجاز وحسن: اذهب أنت وعبُدْ الله، ورويدكم أنتم أنفسكم ورويدكم أجمعون ورويدكم أنتم أجمعون، وقبَّح: رويدكم أنفسكم. ولم يجز من الباب الذي بعده - باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء مضافة رويده زيداً ودونه عمراً، وأنت تريد غير المخاطب، لأنه ليس بفعل ولا يتصرف تصرفه، قال: وقد يجوز أن تقول: عليكم أنفسكم وأجمعين، فتحمله على المضمير المجرور الذي ذكرته للمخاطب، كما حملته على (لك) حين ذكرتها بعد (هَلُمَّ)، ولم تحمل على المضمير الفاعل في النية فجاز ذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الأعلام الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٢٩/١ . والمبرد، المقتضب ١٨٩/٣ وما بعدها.

(٢) سيبويه، الكتاب ٢٤٧/١ .

(٣) سيبويه، الكتاب ٢٥٠/١ .

**باب ما يضمّر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي:**

ذكر سيبويه في هذا الباب ما يجوز إظهار الفعل فيه وإضماره لحالة حاضرة ودلالة بيّنة، قال: يجوز أن تقول: مكة والله، على قولك: أراد مكة والله، كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمس فقلت: مكة والله، أي: أراد مكة إذ ذاك<sup>(١)</sup>، هذا ما أجازته سيبويه من إضمار الفعل في غير الأمر والنهي، وقد ذكر على ذلك شاهداً قرآنيّاً قال: ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿بَلْ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة: ١٣٥]، أي: بل تتبع مكة إبراهيم حنيفاً، كأنه قيل لهم: اتبعوا، حين قيل لهم "كونوا هوداً أو نصارى"<sup>(٢)</sup>.

**باب ما يكون معطوفاً على الفاعل المضمّر في النية ويكون معطوفاً على****المفعول:**

قال سيبويه: اعلم أنه لا يجوز أن تقول: إياك زيّداً، كما أنه لا يجوز أن تقول: رأسك الجدار، حتى تقول: من الجدار أو الجدار، وكذلك أن تفعل، إذا أردت إياك والفعل، فإذا قلت: إياك أن تفعل، تريد إياك أعظ مخافة أن تفعل أو من أجل أن تفعل - جاز، لأنك لا تريد أن تضمه إلى الاسم الأول، كأنك قلت: إياك نحّ لمكان كذا وكذا<sup>(٣)</sup>. سيبويه يتحدث عن أسلوب التحذير، فيبين ما يجوز فيه وما لا يجوز فلا يجوز: إياك زيّداً، رأسك الجدار، لأن الفعل المقدر لا يتعدى إلى مفعولين، فلم يكن بدّ من حرف العطف أو حرف الجر، ومما لا يجوز: إياك أن تفعل إذا أردت إياك والفعل ومن الجائز أن تقول: إياك أن تفعل إذا أردت: إياك أعظ مخافة أن تفعل أو من أجل أن تفعل<sup>(٤)</sup>.

(١) المرجع السابق ٢٥٧/١ .

(٢) المرجع السابق ٢٥٧/١ . وانظر: الأعلام الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٣٨/١ .

(٣) سيبويه، الكتاب ٢٧٩/١ .

(٤) انظر: ابن يعيش النحوي، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي. (٢٠٠١م).

شرح المفصل. تحقيق: د. إميل يعقوب. (ج ١). ط ١. بيروت: دار الكتب العلمية. ص ٣٨٩. و

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (١٩٩٨م). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.

تحقيق: أحمد شمس الدين. (ج ٢). ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية. ص ١٨.

**ما يحذف منه الفعل لكثرتة في الكلام حتى صار بمنزلة المثل:**

قال سيبويه: ولا يجوز أن تقول: ينتهي خيراً له ولا أنتهي خيراً لي؟ لأنك إذا نهيت فأنت تزجيه إلى أمر، وإذا أخبرت أو استفهمت فأنت لست تريد شيئاً من ذلك، إنما تعلم خيراً أو تسترشد مخبراً قال: وقد يجوز أن تقول: ألا رجلٌ إما زيدٌ وإما عمرو، كأنه قيل له: من هذا المتمني؟ فقال: زيدٌ أو عمرو<sup>(١)</sup>.

سيبويه يتحدث في هذا الباب عما يحذف منه الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ولعلم المخاطب مثل قول الخليل وهو قول أبي عمرو أيضاً: ألا رجلٌ إما زيداً وإما عمراً قال: لأنه حين قال: ألا رجل، فهو متمن شيئاً يسأله ويريده، فكأنه قال: اللهم اجعله زيداً أو عمراً أو: وفق لي زيداً أو عمراً، ويجوز عند سيبويه أن يقال: ألا رجلٌ إما زيدٌ وإما عمرو، كأنه قيل له: من هذا المتمني فقال: زيد أو عمرو<sup>(٢)</sup>.

**باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً:**

ذكر سيبويه في هذا الباب أن الاختيار الرفع في نحو: له صوتٌ صوتٌ حسن، إذا كان الآخر هو الأول؛ لأنك إنما أردت الوصف قال: وأما: له صوتٌ صوتٌ حمار، فقد علمت أن صوت حمار ليس الصوت الأول وإنما جاز لك رفعه على سعة الكلام، كما جاز أن تقول: ما أنت إلا سير<sup>(٣)</sup>.

سيبويه يجيز أولاً: ما أنت إلا سيرٌ بالرفع، على إضمار (مثل) كأضماره في «وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ» على معنى أهل القرية فـ "ما أنت إلا سير" على معنى إلا صاحب سير، وإذا جاز رفع سير على هذا المعنى جاز له صوتٌ صوتٌ حمار على الرغم من أن (صوت حمار) ليس الصوت الأول، وإنما التقدير: له صوتٌ وصوتٌ مثل صوت الحمار<sup>(٤)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ٢٨٩ .

(٢) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ٢١٣-٢١٤ .

(٣) سيبويه، الكتاب ١/ ٣٦٤ .

(٤) انظر: الأعم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٣٩٣ .

**باب ما جاء منه - أي من الحال - مضافاً معرفة:**

مثل سيبويه لهذا الباب بقولنا: طلبته جهك أي: اجتهداً، ثم قال: وليس كل مصدر يضاف كما أنه ليس كل مصدر تدخله الألف واللام في هذا الباب، وأما فَعَلْتُهُ طاقتي فلا تُجْعَلُ نكرة، كما أن معاذ الله لا تُجْعَلُ نكرة ومثل ذلك: فَعَلَهُ رَأْيُ عَيْنِي، وسمِعَ أُنْزِي قال ذلك. وإن قلت: سمعاً جاز، إذا لم تختص نفسك، ولكنه كقولك: أخذته عنه سماعاً<sup>(١)</sup>.

هناك مصادر تقع موقع الحال فتغني عنها مثل: أتاني زيدٌ مشياً وقتلته صبراً، وهناك مصادر تأتي معرفة وتوضع في موضع الحال، فهي وإن كانت معرفة فمعناها على التكرير مثل طلبته جهك، وقد بين سيبويه أن الحال قد يأتي مضافاً معرفة ولكن ليس كل مصدر يضاف، وهناك مصادر تستعمل مضافة وغير مضافة وهذه المصادر تقع موقع الحال تقول: فعله رأى عيني وسمِعَ أُنْزِي قال ذلك. هذا على الإضافة وأجاز سيبويه: سمعاً أُنْزِي قال ذلك. على غير الإضافة<sup>(٢)</sup>.

**باب ما ينصب من المصادر توكيداً لما قبله:**

مثل سيبويه للباب بقولنا: هذا عبد الله حقاً، وهذا زيدٌ الحقُّ لا الباطل، وهذا زيد غير ما تقول وأضاف الخليل: هذا القولُ لا قولك، لأن ( لا قولك ) في معنى ( غير ما تقول )، وقاس سيبويه على ذلك: هذا الأمر غير قيلٍ باطلٍ. قال: ولو قال: هذا الأمر غير قيلٍ باطلٍ كان حسناً، لأنه قد وكّد كلامه بأمر معروف وقد اختصّه، فصار بمنزلة قولك: لا قولك، حين جعله مضافاً لأنك قد اختصاصته من جميع القول بإضافتك، وأنه يسوغ أن يكون قوله ( باطلاً ) ولا يسوغ أن يكون جميع الأقوال باطلاً<sup>(٣)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ٣٧٣/١ .

(٢) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو ١٦٥/١ .

(٣) سيبويه، الكتاب ٣٧٩/١ . وانظر: الأعلام الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٠٤/١ .

**باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام:**

مثل سيبويه للباب بقولنا: ادخلوا الأول فالأول، نصب لأن المعنى: واحداً واحداً، وقد يقال: ادخلوا الأول فالأول بالرفع، كأنه قال: دخل الأول فالأول قال سيبويه: إذا أردت بالكلام أن تجريه على الاسم كما تجرى النعت لم يجز أن تدخل الفاء، لأنك لو قلت: مررت بزید أخيك وصاحبك، كان حسناً ولو قلت: مررت بزید أخيك فصاحبك، والصاحبُ زیدٌ لم يجز، وكذلك لو قلت: زیدٌ أخوك فصاحبك ذاهب لم يجز<sup>(١)</sup>، ولو قلتها بالواو. يعنى أنك لو قلت: زید أخوك وصاحبك ذاهب، كان حسناً، وقد حسن سيبويه الواو هنا لورودها في شعر العرب، قال أمية بن أبي عائد كما أنشد كثير من العرب:

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلٍ      وَشُعْتٍ مَرَضِيْعٍ مِثْلِ السَّعَالِي

ولو قلت: ( فشعث ) قبح<sup>(٢)</sup>، يعنى أنه عطف ( شعناً ) على ( عطل ) بالواو وهما نعتان، ولو قال: عطل فشعث بالفاء قبح، وبذلك يكون سيبويه قد قبح (مررت بزید أخيك فصاحبك، والصاحبُ زیدٌ، وزید أخوك فصاحبك)، وأجاز وحسن (زید أخوك وصاحبك، وزید أخوك وصاحبك ذاهب ) قياساً على ... عطل وشعث بالواو دون الفاء لأن الفاء للتفرقة والواو للجمع<sup>(٣)</sup>.

**باب ما يجرى عليه صفة ما كان من سيبه:**

مثل سيبويه للباب بقوله: مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً، ومررت برجلٍ ملازمٍ أبوه رجلاً، ثم ذكر أنك لو ألقيت التثوين وأنت تريد معناه جرى مثله إذا كان منوناً، ويدلك على ذلك أنك تقول: مررت برجلٍ ملازمك، فيحسن ويكون صفة للنكرة بمنزلته إذا كان منوناً، وحين قلت: مررت برجلٍ ملازمٍ أباه رجلٌ، وحين قلت: مررت برجلٍ ملازمٍ أبيه رجلٌ، فكأنك قلت في جميع هذا: مررت برجلٍ ملازمٍ أباه، ومررت

(١) سيبويه، الكتاب ١/٣٩٩.

(٢) المرجع السابق ١/٣٩٩ .

(٣) انظر: المبرد، المقتضب ٣/٢٧١ .

برجل ملازم أبيه، لأن هذا يجري مجرى الصفة التي تكون خالصةً للأول<sup>(١)</sup>. سيبويه حسن: مررت برجل ملازمك، على أن يكون (ملازمك) صفة للنكرة قياساً على ما كان منوناً (مررت برجل ملازم أبوه رجلاً).

لأن قولنا: مررت برجل ملازم أباه رجلٌ هو بمنزلة: مررت برجل ملازم أبيه رجل، فاللقاء التنوين في هذا قد جاء تخفيفاً، فالصفة إذا كانت للأول فالتنوين وغير التنوين سواء، إذا أردت بإسقاط التنوين معنى التنوين نحو: مررت برجل ملازم أبائك وملازم أبيك وملازمك، فمن فرق بين المنون وغير المنون في هذا الباب، فقد خالف جميع العرب والنحويين، قال ابن ميادة:

وَنظَرَنَ مِنْ خَلَلِ الْخُدُورِ بِأَعْيُنٍ مَرَضَى مُخَالَطِهَا السَّقَامُ صِحَاحٍ

الشاهد في (مخالطها) إذ وصف بها النكرة (أعين) لما في مخالطها من نية التنوين وإغفال الإضافة، وقال الأخطل:

حَمِيْنٌ الْعِرَاقِيْبَ الْعَصَا وَتَرَكَنَهُ بِهٖ نَفْسٌ عَالٍ مُخَالَطُهُ بُهْرٌ

الشاهد في (مخالطه) إذ وصف به (نفس) النكرة، ولهذا حسن سيبويه: مررت برجل ملازمك، حيث جاء (ملازمك) وصفاً لـ (رجل) وهو نكرة<sup>(٢)</sup>.

باب ما يكون من الأسماء صفة مفرداً وليس بفاعل ولا صفة تشبهه بالفاعل

### كالحسن وأشباهه:

مثل سيبويه للباب بقوله: مررت برجل أسد أبوه ومررت برجل أبوه إذا أردت معنى أنه كامل، ثم قال: وقد يجوز على هذا الحد أن تقول: مررت برجل حسن أبوه، وهو فيه أبعد، لأنه صفة مشبهة بالفاعل<sup>(٣)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ١٨/٢ .

(٢) المرجع السابق ٢١/٢ . وانظر: الأعم الشنتمري، تحصيل عين الذهب، ص ٢٥٠ . والأسترلابادي، رضي الدين محمد بن الحسن. (١٩٧٣م). شرح الرضي على الكافية. تحقيق: يوسف حسن عمر. (ج٢). ط ١. بنگازي: منشورات جامعة قار يونس. ص ٣٠٤.

(٣) سيبويه، الكتاب ٢٩/٢ . وانظر: ابن السراج، الأصول في النحو ٣٤/٢ .

## باب إجراء الصفة على الاسم في بعض المواضع أحسن:

مثل سيبويه للباب بقولنا: مررت برجل معه باز قابضٍ على آخر، ومررت برجل معه جبّة لابسٍ غيرها. هذا على الوصف، وإن حملته على ما في عنده من الإضمار نصبت أي: (قابضًا على آخر ولايسًا غيرها)، ومثله: مررت برجل معه الفرس راكب برذونًا، إن لم ترد الصفة نصبت كأنك قلت: معه الفرس راكبًا برذونًا. أي: إن الوصف في مثل هذا أحسن، وعلى هذا قاس سيبويه حين أجاز: هذا رجل حسن الوجه وجميل الوجه، بالنصب على الحال وإن كان الرفع على الوصف أحسن، قال سيبويه: هذا رجل جميل الوجه، كما يقال: هذا رجل حسن الوجه. فهذا الغالب في كلام الناس، وأن أردت الوجه الآخر فنصبت فهو جائز لا بأس به، وإن كان ليس في قوة الوصف في هذا، فهذا الذي الوصف فيه أحسن وأقوى<sup>(١)</sup>.

في هذه الأمثلة التي ذكرها سيبويه يجوز فيها الوصف ويجوز النصب على الحال، والوصف أحسن وأقوى، وهذا ذكره سيبويه في عنوان الباب إجراء الصفة على الاسم في بعض المواضع أحسن. وعلى هذا كان الرفع في: هذا رجل جميل الوجه وحسن الوجه أحسن وأقوى وهو الغالب في كلام الناس، وأجاز سيبويه النصب وعبر عن ذلك بقوله " فهو جائز لا بأس به وإن كان ليس له قوة الوصف في هذا، فسيبويه يجيز النصب وإن كان الرفع أقوى<sup>(٢)</sup>.

ومثل ذلك أيضًا: مررت برجل معه كيسٌ مختومٌ عليه. الرفع الوجه لأنه صفة الكيس، قال سيبويه: والنصب جائز على قوله: فيها رجل قائمًا، وهذا رجل ذاهبًا<sup>(٣)</sup>. يعني أنه يجوز: مررت برجل معه كيس مختومًا عليه. بالنصب على الحال، فهذا جائز وإن كان الرفع على أنه صفة الكيس أقوى وأحسن وهو الوجه.

(١) سيبويه، الكتاب ٥١/٢ .

(٢) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو ٣٧/٢ ، ٣٨ .

(٣) سيبويه، الكتاب ٢٥/٢ . وانظر: الأعلام الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٦٤/١ .

**باب ما ينتصب على التعظيم والمدح:**

قال سيبويه: اعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم، ولا كل صفة يحسن أن يعظم بها... وأما الموضوع الذي لا يجوز فيه التعظيم فأن تذكر رجلا ليس بنبيه عند الناس ولا معروف بالتعظيم ثم تعظمه كما تعظم النبيه وذلك قولك: مررت بعبد الله الصالح، فإن قلت: مررت بقومك الكرام الصالحين، ثم قلت: المطعمين في المَحَلِّ جاز؛ لأنه إذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عُرف منهم ذلك، وجاز له أن يجعلهم كأنهم قد عُلِّموا. فاستحسن من هذا ما استحسن العرب وأجزه كما أجازته<sup>(١)</sup>.

يقصد أن التعظيم لا بد أن المعظم فيه قد عرفه المخاطب وشهر عنده بما عظم به، لذلك أجاز سيبويه: مررت بقومك الكرام الصالحين المطعمين في المَحَلِّ. لأنه عندما وصفهم صاروا بمنزلة من قد عُرف منهم ذلك، ولذلك أجاز سيبويه أيضاً: مررت بقومك الكرام، قال: وقد يجوز أن تقول: مررت بقومك الكرام، إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم كما قال: مررت برجل زيد، فتنزله منزلة من قال لك من هو وإن لم يتكلم به، فكَذلك هذا، تنزله هذه المنزلة وإن كان يعرفهم<sup>(٢)</sup>.

**باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خير لمعروف يرتفع على الابتداء قدمته أو أخرته :**

وذلك قولك: فيها عبد الله قائماً وعبد الله فيها قائماً، قال سيبويه: ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه أمر قول العرب: هو رجلٌ صدق معلوماً ذاك، وهو رجلٌ صدقٌ معروفاً ذاك، قال: لأنك إذا قلت: هو رجل صدق فقد أخبرت بأمر واقع، ثم جعلت ذلك الوقوع على هذه الحال، ولو رفعت كان جائزاً على أن تجعله صفةً كأنك قلت: هو رجلٌ معروفٌ صلاحه<sup>(٣)</sup>. أي: إن سيبويه أجاز هو رجل صدق معروفٌ ذاك، وهو رجل صدقٌ بينٌ ذاك. بالرفع على أنه صفة والتقدير معروف صلاحه.

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٦٩.

(٢) سيبويه، الكتاب ٢/٧٠. وانظر: الأعلام الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٤٧٥.

(٣) سيبويه، الكتاب ٢/٩٢.

## باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة والاحتياج إلى الحشو ويكون نكرة بمنزلة رجل:

وذلك قولك: هذا من أعرف منطلقاً وهذا من لا أعرف منطلقاً. قال سيبويه: وتقول: هذا من أعرف منطلق، فتجعل أعرف صفة، وتقول: هذا من أعرف منطلقاً، تجعل أعرف صلة. وقد يجوز ( منطلق ) على قولك: هذا عبد الله منطلق.  
وقد ذكر سيبويه في الباب نفسه أنه يقبح أن تقول: هذا من منطلق إذا جعلت ( المنطلق ) حشواً أو وصفاً فإن أطلت الكلام فقلت: هذا من هو خير منك - حسن في الوصف والحشو<sup>(١)</sup>.

### باب كم:

قال سيبويه: وتقول: كم مثله لك. وكم خيراً منه لك، وكم غيره لك. كل هذا جائز حسن؛ لأنه يجوز بعد عشرين فيما زعم يونس، تقول: كم غيره مثله لك، انتصب ( غير ) بـ ( كم ) وانتصب المثل لأنه صفة له<sup>(٢)</sup>.

ذكر سيبويه أن ( كم ) إذا كانت استفهاماً فهي فيه بمنزلة عشرين وما أشبهه من الأعداد التي فيها نون تنصب ما يفسرها فـ ( كم درهماً لك ) مثل أعشرون درهماً لك، وبذلك أجاز سيبويه: كم مثله لك، وكم خيراً منه لك، وكم غيره لك. لأنه يجوز انتصاب ذلك بعد ( عشرين ) ونحوها<sup>(٣)</sup>.

### باب إضافة المنادى إلى نفسك:

قال سيبويه: وقد يبدلون مكان الياء الألف لأنها أخف، وذلك قولك: يا رباً تجاوز عنا، ويا غلاماً لا تفعل، فإذا وقفت قلت: يا غلاماً، وإنما ألحقت الهاء ليكون أوضح للألف؛ لأنها خفية وعلى هذا النحو يجوز: يا أباه ويا أمه<sup>(٤)</sup>.

(١) المرجع السابق ١٠٨/٢ .

(٢) المرجع السابق ١٥٩/٢ .

(٣) انظر مثلاً: المبرد، المقتضب ٥٥/٣ وما بعدها. وابن السراج، الأصول في النحو ٣٢٢/١ .

(٤) سيبويه، الكتاب ٢١٠/٢ .

العرب قد تبدل الياء في النداء وفي الخبر، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:  
 وَقَدْ زَعَمُوا أَنِّي جَزَعْتُ عَلَيْهِمَا      وَهَلْ جَزَعُ إِنْ قُلْتُ وَأَبَاهُمَا

قلب الياء من (أبي) ألفاً والمعنى وا بأبي هما. وقال أبو النجم<sup>(٢)</sup>:  
 يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تُلُومِي      وَاهْجَعِي

وقد ذكر سيبويه هذا الإبدال في (يا رباً تجاوز عنا، ويا غلاما لا تفعل) ثم ذكر أنك تلحق الهاء المنادى في الوقف فتقول: يا غلاماه ويا رباه وقاس على ذلك: يا أباه ويا أماه، حيث أجاز ذلك بإبدال الياء ألفاً وإلحاق الهاء عند الوقف<sup>(٣)</sup>.

#### باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي:

ذكر سيبويه في هذا الباب الحمل على الموضع خاصة في النفي فمن الحمل على الموضع قول العرب: لا مال له قليلٌ ولا كثيرٌ. رفعوه على الموضع، قال: ومثل ذلك أيضاً قول العرب: لا مثله أحدٌ، ولا كزيد أحدٌ، وأجاز أن تحمل الكلام على (لا) فتتصب فتقول: لا مثله أحدًا ولا كزيد أحدًا.

ومن الحمل على الموضع قولنا: لا مثله رجل، وأجاز سيبويه لا مثله رجلاً. بالنصب والتثوين حملاً على (لا)، ويجوز نصبه على التمييز كما قال ذو الرمة:

هِيَ الدارُ إِذْ مِيٌّ لَأَهْلِكَ جِيرَةٌ      لِيَالِي لَا أُمَّثَالَهُنَّ لِيَالِيَا

نصب (ليالي) على التمييز<sup>(٤)</sup>.

(١) البيت لعمره الخثعمية. انظر: الأعلام الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى. (١٩٩٢م). شرح

حماسة أبي تمام. تحقيق: د. علي المفضل حمودان. (ج١). ط١. دمشق: دار الفكر. ص٥٧٣.

(٢) سيبويه، الكتاب ٢/٢١٤.

(٣) انظر مثلاً: المبرد، المقتضب ٤/٢٥٢. وابن السراج، الأصول في النحو ١/٣٤١.

(٤) سيبويه، الكتاب ٢/٢٩٢.

سيبويه يجيز: لا مثله أحدًا ولا كزيد أحدًا، ولا مثله رجلا، حملا على اللفظ، ويسمى سيبويه ذلك الحمل على اللفظ، ويجوز أن يكون النصب على التمييز كما في شاهد ذي الرمة السابق<sup>(١)</sup>.

باب ما لا تغير فيه ( لا ) الأسماء عن حالها التي كانت عليها قيل أن تدخل ( لا ):

ذكر سيبويه أن ( لا ) لا تعمل في معرفة أبدأ فأما قول الشاعر:

لا هيْثَمَ اللَّيْثَةَ لِلْمَطِيِّ

فإنه جعله نكرة، ومثله قول عبد الله بن الزبير<sup>(٢)</sup>:

أرى الحاجاتِ عند أبي خبيبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البلادِ

ثم ذكر: قضية ولا أبا حسن لها. ذكر أن أبا حسن نكرة، لأنه لا يجوز لك أن تعمل ( لا ) في معرفة، ثم أجاز الرفع، أي: قضية ولا أبو حسن لها، قال: وإن جعلته - أي أبا حسن - نكرة ورفعته كما رفعت ( لا براح ) فجانز، يقصد قول سعد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

ثم ذكر أن مثله قول مزاحم العقيلي:

فَرَطْنٌ فَلَا رَدُّ لِمَا بُتَّ وَانْقَضَى وَلَكِنْ بَغُوضٌ أَنْ يُقَالَ عَدِيمٌ<sup>(٣)</sup>

أي أن سيبويه أجاز: قضية ولا أبو حسن لها، على إعمال ( لا ) عمل ليس، قياسًا على قول سعد بن مالك:

فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ<sup>(١)</sup>

(١) انظر: المبرد، المقتضب ٣٦٤/٤ . وابن يعيش، شرح المفصل ٩٨/٢ .

(٢) الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين. (د.ت). الأغاني. (ج ١١). د.ط، بيروت: دار الثقافة. ص ٧٧.

(٣) سيبويه، الكتاب ٢٩٨/٢ .

**باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفى عنه ما أدخل فيه:**

ذكر سيبويه ما يكون فيه المستثنى بدلا من الاسم الأول في النفي قال: ونقول: ما مررت بأحد يقول ذلك إلا عبد الله، وما رأيت أحداً يقول ذلك إلا عبد الله، وما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيذاً، هذا وجه الكلام وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت: ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيذاً ورفعته فجائز حسن، وكذلك: ما علمت أحداً يقول ذلك إلا زيذاً وإن شئت رفعت فعربي، قال الشاعر:

**في ليلةٍ لا نرى بها أحداً يحكى علينا إلا كواكبها**

وكذلك: ما أظن أحداً يقول ذلك إلا زيذاً، وإن رفعت فجائز حسن، وكذلك: ما علمت أحداً يقول ذلك إلا زيذاً وإن شئت رفعت<sup>(١)</sup>.

سبويه يرى أن إبدال المستثنى من الاسم الأول من أفعال الظن والعلم هو الوجه، ومع ذلك أجاز الحمل على الضمير الذي في الفعل فأجاز: ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيذاً، وما علمت أحداً يقول ذلك إلا زيذاً، وما أظن أحداً يقول ذلك إلا زيذاً، وهذا قياساً على قول عدي بن زيد:

**في ليلةٍ لا نرى به أحداً يحكى علينا إلا كواكبها**

برفع (كواكبها) بدلا من ضمير (يحكى).

فالوجه في مثل ذلك أن يكون المستثنى بدلا من الاسم الأول، ويجوز أن يجعل المستثنى تابعا للمضمر فيكون بدلا منه لأن النفي متوجه عليه من جهة المعنى<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: المبرد، المقترض ٣٦٠/٤. وابن يعيش، شرح المفصل ٢٦٧/١، ٩٧، ٩٨/٢. والسيوطي، الهمع ٤٦٤/١.

(٢) سيبويه، الكتاب ٣١٢/٢، ٣١٣.

(٣) انظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه ١٧٦/٢. والبغدادي، عبد القادر بن عمر. (د.ت). خزنة الأدب. تحقيق: عبد السلام هارون. (ج٣). د.ط. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص ٣٤٨ وما بعدها.

## باب تثنية المستثنى:

مثل سيبويه للباب بقولنا: ما أتاني إلا زيداً إلا عمراً، ثم ذكر أن الاسمين المستثنيين وإن اختلف إعرابهما فهما مشتركان في معنى الاستثناء، وإنما رفع أحدهما ونصب الآخر على ما يوجبه تصحيح اللفظ ثم قال: ولو قلت: ما أتاني إلا زيداً إلا أبو عبد الله كان جيداً، إذا كان أبو عبد الله زيداً ولم يكن غيره، لأن هذا يكرر تأكيداً كقولك: رأيت زيداً زيداً وقد يجوز أن يكون غير زيد على الغلط والنسيان<sup>(١)</sup>.

قبل أن نذكر ما أجازته سيبويه نشير إلى إعراب المستثنى المكرر في مثل: ما أتاني إلا زيداً إلا عمراً . ففي هذا المثال لا بد من رفع أحد الاسمين لتلا يخلو الفعل من فاعل، فإذا رفعت أحدهما لم يجز رفع الآخر، لأن المرفوع بعد ( إلا ) إنما يرفع على وجهين: إما أن يرفع إذا فرغ له الفعل الذي قبل ( إلا ) وإما أن يجعل بدلاً من المرفوع الذي قبله، فإذا قلت: ما جاءني إلا زيد إلا عمراً فليس في عمرو وجه من وجهي الرفع، لأن الفعل قد ارتفع به ( زيد ) ولا يجوز أن يبدل من زيد، لأنه ليس به ولا ببعضه ولا يشتمل عليه فوجب النصب بالاستثناء<sup>(٢)</sup>.

إذ يجب النصب في المستثنى المكرر، وأجاز سيبويه الرفع في: ما أتاني إلا زيد إلا أبو عبد الله . إذا كان أبو عبد الله زيداً ولم يكن غيره أو يكون على بدل الغلط والنسيان، وقد قاس سيبويه الرفع على قول الراجز<sup>(٣)</sup>:

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ      إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ

فالرسيم والرمل بدلان من العمل، لأنهما العمل، ويجوز أن يكونا على بدل البعض من الكل، لأن الرسيم والرمل بعض العمل<sup>(٤)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ٣٤١/٢ .

(٢) انظر: الأعلام الشنتمري، النكت على شرح كتاب سيبويه ٦٤٠/١ .

(٣) سيبويه، الكتاب ٣٤٠/٢ .

(٤) انظر: الأعلام الشنتمري، تحصيل عين الذهب، ص ٣٧١ . والسيوطي، الهمع ١٩٨/٢ .

## باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمّر فيما عمل وما يقبح أن يشرك المظهر المضمّر فيما عمل:

ذكر سيبويه في هذا الباب أنه لا يحسن الإشراك في ( فعلتَ وفعلتم ) إلا بـ ( أنت وأنتم ) يعني لا يجوز أن تقول: فعلتُ وعبد الله وأفعل وعبد الله، ولكن تقول: فعلت أنا وعبد الله ...

قال سيبويه: وجاز: قمت أنت وزيدٌ ولم يجز: مررت بك أنت وزيدٍ، لأن الفعل يستغنى بالفاعل، والمضاف لا يستغنى بالمضاف إليه لأنه بمنزلة التتوين وقد يجوز في الشعر<sup>(١)</sup>.

## باب ( أي ) مضافاً إلى ما لا يكمل اسماً إلا بصلة:

قال: وتقول: أي من يأتينا يريد صلتنا فنحدثه، فيستحيل من وجه ويجوز في وجه، فأما الوجه الذي يستحيل فيه فهو أن يكون يريد في موضع مُريدٍ إذا كان حالاً فيه وقع الإتيان، لأنه معلقٌ بـ ( يأتينا )، فهذا لا يجوز في خبر ولا استفهام، وأما الوجه الذي يجوز فيه فأن يكون يريد مبنياً على ما قبله ويكون ( يأتينا ) الصلة، فإن أردت ذلك كان كلاماً، كأنك قلت: أيهم يريد صلتنا فنحدثه، وفنحدثه، إن أردت الخبر<sup>(٢)</sup>.

## باب إجرائهم ذا وحده بمنزلة الذي:

ذكر سيبويه في هذا الباب وجهين مقدرين لـ ( ماذا )، الأول: أن تكون ( ذا ) بمنزلة الذي، والآخر: إجرؤهم إياه مع ما بمنزلة اسم واحد .  
ثم قال سيبويه: وقد يجوز أن يقول الرجل: ماذا رأيت؟ فيقول: خيرٌ، إذا جعل ( ما و ذا ) اسماً واحداً، كأنه قال: ما رأيتُ خيرٌ، ولم يجبه على ( رأيتُ )<sup>(٣)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٣٨٢ .

(٢) المرجع السابق ٢/٤٠٦ .

(٣) المرجع السابق ٢/٤١٨ .

سيبويه يذكر أولاً الوجهين المقدمين في ( ماذا ) ومن ذلك أن تكون ( ما و ذا ) اسماً واحداً وقد استشهد على ذلك بقوله جل ثناؤه: «مَآذًا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا» [النحل : ٣٠]، ويقول الشاعر:

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتَقِيهِ      وَلَكِنِّ بِالْمُعَيَّبِ نَبِّئَنِي

وقد قاس سيبويه على ذلك حين أجاز: ماذا رأيت؟ فيقول المجيب: خيرٌ. حيث جعل ( ما و ذا ) اسماً واحداً<sup>(١)</sup>.

### باب الرفع فيما اتصل بالأول كاتصاله بالفاء وما انتصب لأنه غاية:

ذكر سيبويه في هذا الباب بعض أحكام ( حتى ) قال: اعلم أن الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلا النصب؛ من قبل أنه إذا لم يكن واجباً رجعت (حتى) إلى ( أن و كي ) ولم تصر من حروف الابتداء، ثم قال: ونقول: أيهم سار حتى يدخلها، لأنك قد زعمت أنه كان سيرٌ ودخولٌ، وإنما سألت عن الفاعل. ألا ترى أنك لو قلت: أين الذي سار حتى يدخلها وقد دخلها، كان حسناً، ولجاز هذا الذي يكون لما قد وقع، لأن الفعل ثم واقع<sup>(٢)</sup>.

### باب ما يكون العمل فيه من اثنين:

قال سيبويه: يجوز أن تقول: سرتُ حتى يدخلها زيد، إذا كان سيرك يؤدي دخوله، كما تقول: سرت حتى يدخلها نعلي، ونقول: سرتُ حتى أدخلها وحتى يدخلها زيد، لأنك لو قلت: سرت حتى أدخلها وحتى تطلع الشمس كان جيداً ... وقد يجوز أن

(١) انظر: الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام. (١٩٩٢م). مغني اللبيب.

تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (ج١). د.ط. بيروت: المكتبة العصرية. ص ٣٣١ .

(٢) سيبويه، الكتاب ٢٥/٣ .

تقول سرت حتى يدخلها زيد، إذا كان أداء سيرك. ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز ﴿ وَرَزَلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ [البقرة : ٢١٤] (١) .

وفي الباب نفسه قال سيبويه: ويحسن أن تقول: سرت حتى تطلع الشمس وحتى أدخلها، كما يجوز: سرت إلى يوم الجمعة وحتى أدخلها، وقال امرؤ القيس: **سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكُلَّ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ** (٢)

سيبويه يقيس على قراءة نافع ﴿ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ فيجيز: سرت حتى يدخلها زيد، ويقيس على بيت امرئ القيس: **حَتَّى تَكُلَّ .... وَحَتَّى الْجِيَادُ ....**

أعمل الأولى فنصب بها وجعل الثانية غير عاملة لأنها استثنائية . فيجيز: سرت حتى تطلع الشمس وحتى أدخلها (٣).

### باب اشتراك الفعل في ( أن ) وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه ( أن ):

ذكر سيبويه في هذا الباب أن حروف العطف إنما تعطف ما دخل في معنى الأول، فإن لم يدخل في معناه رُفِعَ على الاستئناف، وهذه الحروف هي الواو والفاء وثم و أو. وعلى ذلك أجاز الرفع في الأمثلة التالية: أريد أن تأتيني ثم تحدثني، وأريد أن تفعل ذلك وتحسن، وأريد أن تأتينا فتبايعنا، وأريد أن تتطرقَ بجميل أو تسكت، وأريد أن تأتيني فتشتمني، ولا يعدو أن يأتبك فيصنع ما تريد، وما عدا أن رأني فيثب.

(١) البنا الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني. (٥١٣٥٩). إتحاف فضلاء البشر **بالقراءات الأربعة عشر**. (ج٢). د.ط. القاهرة: مطبعة حنفي. ص١٥٦. والأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي. (٥١٤٢٠). **البحر المحيط**. تحقيق: صدقي محمد جميل. (ج٢). د.ط. بيروت: دار الفكر. ص٣٧٣.

(٢) سيبويه، الكتاب ٢٧/٣ .

(٣) انظر: المبرد، المقتضب ٤٠/٢ . وابن يعيش، شرح المفصل ٢٤٥/٤، ٢٤٦.

فالرفع على الاستئناف والقطع من الأول - أجاز سيبويه في هذه الأمثلة لأن ما يصح دخوله في معنى الأول يجوز أن يقطع عنه ويستأنف، وقد أجاز سيبويه الرفع على الاستئناف في هذه الأمثلة قياساً على شواهد كثيرة ومتنوعة، فمن الشواهد القرآنية قوله تعالى: ﴿ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ ... ﴾ ثم قال سبحانه: ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ [آل عمران: ٧٩، ٨٠] قال: فجاءت ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ منقطعة من الأول .

وقال عز وجل: ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ ﴾ [الحج: ٥]، ومن القراءات القرآنية ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]<sup>(١)</sup>.

ومن الشواهد الشعرية على الاستئناف والقطع من الأول:  
قال رؤبة:

يريد أن يعرِّبه فيعجمه

أي فإذا هو يُعجمه، وقال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهِتُ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ

وقال ابن أحرر<sup>(٣)</sup>:

يَعَالِجُ عَاقِرًا أَعْيَتْ عَلَيْهِ لِيُلْقِهَا فَيَنْتِجُهَا حُورًا

وقال عبد الرحمن بن أم الحكم:

عَلَى الْحَكْمِ الْمَأْتَى يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ<sup>(١)</sup>

(١) وهي قراءة حمزة، انظر: البنا الدمياطي، الإتحاف ١/١٦٦. وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ٧٣٢/٢ .

(٢) ينسب إلى عروة بن حزام، الأصفهاني، الأغاني ٣٠٩/٢٣ .

(٣) سيبويه، الكتاب ٣/٥٤ .

**باب الجزاء:**

قال سيبويه: لو قلت إن أتيتني لأكرمك، وإن لم تأتني لأغمنك. جاز لأنه في معنى لئن أتيتني لأكرمك ولئن لم تأتني لأغمنك، ولا بد من هذه اللام مضمرة أو مظهرة لأنها لليمين، كأنك قلت: والله لئن أتيتني لأكرمك<sup>(٢)</sup>.

**باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي تجازى بها حروف الجر لم تغيرها عن الجزاء:**

ذكر سيبويه أننا لو قلنا: بمن تمر به أمر، وعلى أيهم تنزل عليه أنزل، وبما تأتيني به أتيك، رفعا، لأن الفعل إنما وصل إلى الهاء بالباء والثانية، والباء الأولى للفعل الآخر.

قال سيبويه: وقد يجوز أن تقول: بمن تمرر أمر، وعلى من تنزل أنزل، إذا أردت معنى عليه وبه، وليس بحد الكلام، وفيه ضعف.  
ومثل ذلك قول الشاعر وهو بعض الأعراب:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلُ      إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ<sup>(٣)</sup>

الشاهد فيما أجازه سيبويه وفي قول الراجز واحد، وهو حذف العائد على من والتقدير: بمن تمرر أمر عليه، وعلى من تنزل أنزل به، وإن لم يجد يومًا من يتكل عليه، والملاحظ أن سيبويه أجاز حذف العائد في النثر وصرح بأنه ليس بحد الكلام وفيه ضعف<sup>(٤)</sup>.

(١) المرجع السابق ٥٢/٣ وما بعدها. وانظر: المبرد، المقتضب ٣٣/٢. وابن يعيش، شرح المفصل ٢٦٠/٤.

(٢) سيبويه، الكتاب ٦٦/٣ .

(٣) المرجع السابق ٨/٣ .

(٤) انظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه ٢٠٥/٢. والبغدادي، الخزانة ١٤٦/١٠. والسيوطي، الهمع ٣٣٩/٢ .

باب ما يرفع بين الجزمين وينجزم بينهما:

ذكر سيبويه ما يرفع بين الجزمين وما ينجزم بينهما، ثم قال: واعلم أن النصب  
بالفاء والواو في قوله: إن تأتني آتك وأعطيك، ضعيف، وهو نحو من قوله<sup>(١)</sup>:

وَأَلْحَقُ بِالْحَجَّازِ فَأَسْتَرِيحًا .....

فهذا يجوز وليس بحد الكلام ولا وجهه، إلا أنه في الجزاء صار أقوى قليلا،  
لأنه ليس بواجب أنه يفعل، إلا أن يكون من الأول فعل، فلما ضارع الذي لا يوجبه  
كالاستفهام ونحوه أجازوا فيه هذا على ضعفه<sup>(٢)</sup>.

فالنصب في ( إن تأتني آتك وأعطيك ) جائز وإن كان ضعيفا، وقد قاس هذا  
المثال على قول الأعشى<sup>(٣)</sup>:

وَمَنْ يَغْتَرِبُ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزَلْ يَرَى      مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرًا وَمَسْحَبًا  
وَتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَى      يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارَ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا

فالشاهد فيما أجازه سيبويه وفي قول الأعشى واحد وهو نصب ( آتيك وتدفن )  
على إضمار ( أن )؛ لأن جواب الشرط قبلهما وإن كان خبرا إلا أنه لا يقع إلا  
بوقوع الفعل الأول، فضارع غير الواجب ، لذا جاز النصب فيما عطف عليه  
لذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ٩٢/٣.

(٢) المرجع السابق ٩٢/٣ .

(٣) الأعشى، ميمون بن قيس. (١٩٩٤م). ديوان الأعشى. تحقيق: د. محمد قاسم. ط١. بيروت:

المكتب الإسلامي. ص ٥٨، ٥٩.

(٤) انظر: الأعلام الشنمري، تحصيل عين الذهب، ص ٤٢١ .

باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهى أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض:

ذكر سيبويه أنك لو قلت: لا تدن من الأسد يأكلك بالجزم - فهو قبيح إن جزمت وليس وجه كلام الناس؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله.

ثم أجاز وحسن: لا تدن من الأسد يأكلك بالرفع، ولا تدن من الأسد فيأكلك. بالفاء والنصب، لأن الجواب بالفاء تقديره العطف كأنه قال: لا يكون دنو فأكل هذا عن الفاء والنصب، أما الرفع "لا تدن من الأسد يأكلك" فهو على الاستئناف، كأنك قلت: لا تدن منه فإنه يأكلك، وقد قاس سيبويه الرفع على ما سمعه من عربي موثوق بعربيته قال: وسمعنا عربياً موثقاً بعربيته يقول: لا تذهب به تغلب عليه؛ فهذا كقوله: لا تدن من الأسد يأكلك<sup>(١)</sup>.

باب الحروف التي لا تقدم فيها الأسماء الفعل:

أجاز سيبويه في هذا الباب تقديم الاسم في الجواب ورفعه بإضمار كما أجاز في الشرط قال: فإن قلت: إن يأتي زيد يقل ذلك. جاز على قول من قال: زيدٌ ضربته، وهذا موضع ابتداء، ألا ترى أنك لو جئت بالفاء فقلت: إن تأتني فأنا خيرٌ لك، كان حسناً<sup>(٢)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ٩٨/٣. وانظر: المبرد، المقتضب ٨٣/٢. وابن يعيش، شرح المفصل ٢٧٧/٤.

(٢) سيبويه، الكتاب ١١٤/٣. وانظر: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري. (د.ت). الإصناف في مسائل الخلاف. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (ج١). د.ط. بيروت: دار الفكر. ص ٦٠٨.

**باب من أبواب أن التي تكون والفعل بمنزلة مصدر:**

قال سيبويه: وقد يجوز: يوشك يجيء، بمنزلة عسى يجيء، وقال أمية بن أبي

الصلت:

يوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غَرَائِهِ يُوَافِقُهَا (١)

سيبويه يجيز في النثر حذف ( أن ) بعد يوشك تشبيهاً بحذفها بعد (عسى) في

مثل عسى الغوير أبوساً ، وقياساً على بيت أمية بن أبي الصلت السابق (٢) .

**باب تكون ( أن ) فيه مخففة:**

أجاز سيبويه في هذا الباب: أخشى أن لا تفعل، قال: ولو قال رجل: أخشى أن

لا تفعل، يريد أن يخبر أنه يخشى أمرًا قد استقر عنده أنه كائن جاز وليس وجه

الكلام (٣)، فسيبويه يجيز الرفع وإن لم يكن وجه الكلام، وعلل ذلك بقوله: إنما منع

(خشيتُ) أن تكون بمنزلة ( خَلْتُ وَطَنْتُ وَعَلِمْتُ ) إذا أردت الرفع أنك لا تريد أن

تخبر أنك تخشى شيئاً قد ثبت عندك، ولكنه كقولك: أرجو وأطمع، وعسى، فأنت لا

توجب إذا ذكرت شيئاً من هذه الحروف، ولذلك ضعف أرجو أنك تفعل، وأطمع أنك

فاعل ، ومن هنا أجاز الرفع في ( أخشى أن لا تفعل ) وإن لم يكن وجه الكلام .

وأجاز سيبويه في هذا الباب أيضاً: "ما علمت إلا أن تقوم، وما أعلم إلا أن

تأتيه؛ لأن العلم استعمل فيه على معنى المشورة والرأي فصار بمنزلة الظن، ولو أراد

العلم الحقيقي لقال: ما علمت إلا أن ستقوم قال: إن لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئاً

كائناً ألبتة، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة، كما تقول: أرى - من الرأي - أن

تقوم، فأنت تخبر أن قياماً قد ثبت كائناً أو يكون فيما تستقبل ألبتة، فكأنه قال: لو قمتم.

فلو أراد غير هذا المعنى لقال: ما علمت إلا أن ستقومون" .

(١) سيبويه، الكتاب ٣/١٦٠.

(٢) انظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه ٢/١٦٧ .

(٣) سيبويه، الكتاب ٣/١٦٧ .

وأجاز أيضاً: قد علمتُ أنْ عمروٌ ذاهبٌ. قال وإنما جاز قد علمت أن عمرو ذاهب، لأنك قد جنّت بعده باسم وخبر كما كان يكون بعده لو ثقّلته وأعملته، فلما جنّت بالفعل بعد ( أن ) جنّت بشيء كان سيمتّع أن يكون بعده لو ثقّلته أو قلت: قد علمت أن يقول ذلك، كان يمتّع فكرهوا أن يجمعوا عليه الحذف وجواز ما لم يكن يجوز بعده متقلاً، فجعلوا هذه الحروف عوضاً<sup>(١)</sup>.

هذه هي الأقوال النثرية التي أجازها سيبويه، وذكر من الشواهد المختلفة ما يقويها، أو التي ذكر أنها جائزة مع الضعف، أو البعد، أو القبح.

---

(١) المرجع السابق ٣/ ١٦٩ .

## الخاتمة

آن لنا أن نضع القلم بعد أن انتهينا من الحديث عن الأقوال النثرية التي أجازها سيبويه ويمكن إجمال الصفحات السابقة في النقاط التالية:

١- هناك أقوال نثرية أجازها سيبويه قياساً على ما ورد في القرآن الكريم، من أمثله ذلك ما أجازها سيبويه " الذي يأتيني فله درهم، والذي يأتيني فمكرم محمود " أجاز سيبويه دخول الفاء، لأن ( الذي يأتيني فله درهم ) في معنى الجزاء فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة : ٢٧٤] . وأجاز سيبويه أيضاً: " إن زيذاً فيها وعمرو " قياساً على قوله تعالى: ﴿ أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة : ٣] .

وأجاز أيضاً: اذهب أنت وعبدُ الله ، قياساً على قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة : ٣٥] .

وأجاز إضمار الفعل في غير الأمر والنهي في مثل: مكة والله، لوروده في القرآن الكريم في قوله عز وجل: ﴿ بَلْ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيْفًا ﴾ [البقرة : ١٣٥] وهكذا في أمثله كثيرة .

٢- أحياناً يقيس سيبويه ما أجازها على القراءات القرآنية، من أمثلة ذلك ما أجازها سيبويه " سرت حتى يدخلها زيد " بالرفع قياساً على قراءة أهل الحجاز ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ [البقرة : ٢١٤] .

وأجاز سيبويه أيضاً الرفع على الاستئناف في مثل أريد أن تأتيني فتشتمني قياساً على قراءة حمزة ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرُ﴾ [البقرة : ٢٨٢] بضم الراء .

٣- سيبويه يقيس أحياناً على ما ورد من أشعار العرب، وهذا كثير جداً، ومن أمثله الرفع على الاستئناف والقطع حيث أجاز أريد أن تتطق بجميل أو تسكت، ولا يعدو أن يأتيك فيصنع ما تريد، وهذا الرفع أجازها سيبويه قياساً على قول الشاعر:

فما هو إلا أن أراها فجاءةً فأبْهَتُ حَتَّى مَا أَكَادُ أَجِيبُ

وقول ابن أحرر:

يُعَالِجُ عَاقِرًا أَعَيْتَ عَلَيْهِ لِيُلْقِحَهَا فَيُنْتِجَهَا حُورًا

وقول الآخر:

عَلَى الْحَكْمِ الْمَأْتَى يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ

٤- سيبويه يقيس على ما ورد في نثر العرب، فهو يجيز الذي يأتيني فله درهم قياساً على قول العرب: كل رجل يأتيك فهو صالح، وكل رجل جاء فله درهمان.

وقد سمع سيبويه من عربي موثوق بعربيته " لا تذهب به تغلبُ عليه " فأجاز لا تدن من الأسد يأكلك.

٥- قد يجيز سيبويه الشيء مع قبحه أو ضعفه، فأجاز مثلاً: ضربني وضربت قومك. مع قبحه، وأجاز: عبدُ الله أظنه منطلق. مع ضعفه، وسبب هذا الضعف أن (أظن) قد أُلغي والمصدر تأكيد، فكره أن يؤتى بتأكيد شيء قد أُلغي.

وأجاز: بمن تمرر أمرر، وعلى من تنزل أنزل. إذا أردت معنى: به وعليه. وصرح بأن فيه ضعفاً.

وأجاز النصب في: إن تأتي آتيك وأعطيك. وإن كان ضعيفاً.

٥- قد يجيز سيبويه الشيء وغيره أقوى، أو والوجه غيره.

فقد أجاز: سير عليه طويل من الدهر وشديد من السير، والوجه أن تنصبه على الحال (طويلاً من الدهر وشديداً من السير).

وأجاز النصب في: هذا رجل جميل الوجه وحسن الوجه، وإن كان الرفع أحسن وأقوى وهو الغالب في كلام الناس.

وأجاز مررت برجل معه كيسٌ مختوماً عليه. بنصب الكيس على أنه حال، والرفع أقوى وأحسن وهو الوجه.

وأجاز الرفع في: ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيئاً والنصب أقوى وهو وجه الكلام.

وأجاز الرفع في: أخشى أن لا تفعل، وإن لم يكن وجه الكلام.

## المصادر

- ابن جني، أبو الفتح عثمان.(د.ت). **الخصائص**. تحقيق: محمد علي النجار. (ج ١). د.ط. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي. (١٩٨٨م). **الأصول في النحو**. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. (ج ١). ط ٣. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن يعيش النحوي، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلية. (٢٠٠١م). **شرح المفصل**. تحقيق: د. إميل يعقوب. (ج ١). ط ١. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن. (١٩٧٣م). **شرح الرضي على الكافية**. تحقيق: يوسف حسن عمر. (ج ٢). ط ١. بنغازي: منشورات جامعة قار يونس.
- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، (د.ت). **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. (ج ١). د.ط. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين. (د.ت). **الأغاني**. (ج ١١). د.ط. بيروت: دار الثقافة.
- الأعشى، ميمون بن قيس، (١٩٩٤م). **ديوان الأعشى**. تحقيق: د. محمد قاسم. ط ١. بيروت: المكتب الإسلامي.
- الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى. (١٩٩٤م). **تحصيل عين الذهب**. تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان. ط ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى. (١٩٩٢م). **شرح حماسة أبي تمام**. تحقيق: د. علي المفضل حمودان. (ج ١). ط ١. دمشق: دار الفكر.
- الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى. (١٩٨٧م). **النكت في تفسير كتاب سيبويه**. تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان. (ج ١). ط ١. الكويت: معهد المخطوطات العربية.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري. (د.ت). **الإتصاف في مسائل الخلاف**. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (ج ١). د.ط. بيروت: دار الفكر.

- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي. (٥١٤٢٠هـ). البحر المحيط. تحقيق: صدقي محمد جميل. (ج٢). د.ط. بيروت: دار الفكر.
- الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام. (١٩٩٢م). مغني اللبيب. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (ج١). د.ط. بيروت: المكتبة العصرية.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر. (د.ت). خزانة الأدب. تحقيق: عبد السلام هارون. (ج٣). د.ط. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- البنا الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني. (١٣٥٩هـ). إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر. (ج٢). د.ط. القاهرة: مطبعة حنفي.
- التميمي، جرير بن عطية. (د.ت). ديوان جرير. تحقيق: د. نعمان أمين طه. ط١. القاهرة: دار المعارف.
- جمعة، د.خالد عبد الكريم. (٢٠٠٥م). شواهد الشعر في كتاب سيبويه. ط٣. الكويت: دار العروبة.
- الحديثي، د.خديجة. (٩٧٤م). الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. ط١. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (د.ت). الكشاف. (ج١). د.ط. القاهرة: د. ناشر.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (د.ت). الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون. (ج٣). د.ط. بيروت: دار الجبل.
- سيبويه، عثمان بن عمرو بن قنبر. (٢٠٠٤م). الكتاب. تحقيق: د. محمد كاظم البكاء. (ج١). ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان. (٢٠٠٨م). شرح أبيات سيبويه. تحقيق: د.محمد علي سلطاني. (ج١). ط١. دمشق: دار العصماء.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان. (١٩٩٠م). شرح كتاب سيبويه. تحقيق: رمضان عبد التواب وآخرون. (ج٢). ط١. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت). الاقتراح في علم أصول النحو. د.ط. حلب: دار المعارف.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (١٩٩٨م). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: أحمد شمس الدين. (ج٢). ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الميرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (د.ت). المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة. (ج٤). د.ط. القاهرة: منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- المفضل الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى. (١٩٦٤م). المفصليات. تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون. ط٣. القاهرة: دار المعارف.

